مركز الاستقلال للدراسات الإستراتيجية
Al-Istiqlal Center for strategic Studies
ICSS

جامعة الاستقلال
AL-ISTIQLAL UNIVERSITY

Belonging, Discipline, Excellence,Giving

انتماء.... انضباط.... تميز.... عطاء

دراسة بعنوان

دور المؤسسة الأمنية الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط "دراسة تطبيقية على عينة من ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية"

اعداد

د. ياسر ابو حامد

اريحا 2016

الفهرس:

المحتوى	الصفحة
مقدمة	4-6
الفصل الأول: مشكلة الدراسة وفرضياتها وأهدافها وأهميتها	**7**
مشكلة الدراسة	**7**
فرضيات الدراسة, واسألتها	9-8
أهداف الدراسة	9
أهمية الدراسة	10-9

حدود الدراسة	10
منهجية الدراسة	13-11
الإطار النظري	29-13
الدراسات السابقة والتعقيب عليها	36-29
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	37
المبحث الاول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	39-37
صدق ثبات الدراسة	40
مجتمع الدراسة وعينتها	49-41
المبحث الثاني: نتائج تحليل مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية	57-50
البحث الثالث: النتائج المتعلقة بدور المناخ الداخلي العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط	61-58
المبحث الرابع: النتائج المتعلقة بدور ورش العمل والدورات الداخلية لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط	64-62
المبحث الخامس: النتائج المتعلقة بدور الضابط نفسه في تنمية قيم المواطنة لدى ضباط الجهاز	66-65
النتائج المتعلقة بالإجابة على أسئلة الدراسة	81-66
الخاتمة	86-82
قائمة الجداول	88-87
قائمة الملاحق	98-89
قائمة المراجع باللغة العربية والانجليزية	102-99
ملخص	105-103
Abstract	109-106
الكلمات داله	110
Keywords	110

مقدمة:

تكتسب الأجهزة الأمنية أهمية كبيرة في كافة الدول بغض النظر عن طبيعة النظم السياسية القائمة واتجاهاتها، فهي تشكل الأداة الرئيسة التي تقوم من خلالها الدولة بتأدية وظائفها الامنية والمتمثلة حفظ النظام العام وفرض القانون ودرء المخاطر الخارجية والداخلية التي قد تتعرض لها، مما يسهم في تحقيق الحياة الأفضل أو الرفاهية للمواطنين، فضلاً عن إشباع رغبات وإحتياجات المواطنين لطالما ساد الأمن في ربوع البلاد.

وبالنظر إلى الأهمية القصوى لهذه الوظائف تبرز بوضوح محورية عنصر الأمن فيها، سواء أكان على مستوى وجود الدولة وتمتعها بالإستقرار الداخلي، وهو ما يمكن أن يعبر عنه بمفهوم الأمن الوطني، أو على مستوى أكثر تحديداً متصل بأمن الفرد والجماعة والمرتبط ارتباطاً وثيقاً بالامن الوطني، ولما كانت السلطة الوطنية الفلسطينية تلجأ في الواقع لتحقيق هذه الوظيفة عبر ما أصطلح على تسميته المؤسسة الأمنية الفلسطينية التي تضم في مكوناتها مجموعة من الأجهزة الأمنية التي أنشأت بفعل إعلان المبادىء الموقع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1993، والمحدده إختصاصاتها وفق القانون، فقد كان من الطبيعي أن تولى إهتماماً كبيراً بعملية الإرتقاء بفاعليتها في أدائها للمهام الموكلة إليها، وذلك على مستويات عديدة منها السعي المستمر لتطويرها وتزويدها بالأدوات والتقنيات لأداء مهامها بكفاءة وفعالية، ومن جانب أخر تقيم الأداء ليس فقط من منظور النجاحات التي تم تحقيقها في مجال حفظ الأمن والنظام العام بأبعاده المختلفة، وإنما أيضاً إنعكاسات هذا العمل على إدراك الضباط العاملين في المؤسسة الأمنية والصورة المتكونة في أدائهم عن هذه المؤسسة بهدف التكريس الفعلي لمفهوم المواطنة لديهم كي يؤمنون بوجود وإستمرارية علاقة التعاون المثمر والفعال بين كافة الأطراف لتحقيق الهدف العام والمشترك وهو تنمية قيم المواطنة لديهم .

وفي إطار سعي الأجهزة الأمنية الفلسطينية للقيام بمهامها الرئيسية أهمها ضبط النظام العام وفرض القانون تجد نفسها في المقام الأول في القلب من عملية تفاعل مستمرة بين الضباط، إما لتلبية حاجتهم للأمن بما يمكنهم من ممارسة حياتهم الطبيعية في مناخ طبيعي يساعده على لعب دور في تحقيق التنمية وتأدية واجباتهم تجاه أنفسهم وأسرهم ووطنهم[1].

ومن الحقائق الأساسية في هذا الخصوص أن أمن أي سلطة أو دولة مهما ملكت من قدرة وإمكانيات لا يمكن أن يؤدي وظيفته في حفظ أمن إستقرار المجتمع دون تعاون إيجابي بين الضباط، فقد أثبتت التجارب العلمية

[1]- عماد عواد، **المواطنة والأمن**، ط1، 2009،ص132.

والخبرة التاريخية أن تعاون الضباط في أجهزة الشرطة في ضبط الجريمة أو ملاحقة ومطاردة المجرمين هو الأسلوب الأفضل والوسيلة الفعالة التي تحقق سرعة ودقة العمل الأمني، وتعمل على إنخفاض معدل الجريمة في المجتمع[2]

وإذا كان من الصحيح القول أن الأداء الفعال والملتزم بالمهنية من قبل ضباط الأجهزة الأمنية يؤدي إلى تعزيز الصورة الإيجابية لدى الضباط بما يسهم في تعزيز التعاون بينهم، فإن هذا الأداء إذا ما شابه بعض الشوائب فإنه قد يتحول إلى صورة سلبية تعيق فعلية الأجهزة الأمنية في أدائها لعملها.

وعليه فإن هذه الدراسة تلقي الضوء على دور المؤسسة الأمنية الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة (دراسة تطبيقية على عينه من ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية)، الامر الذي إستدعى تقسيم الدراسة فصلين، تناول الفصل الأول منها مفهوم المواطنة النشأة والتطور، أبعاد المواطنة، وثقافة المواطنة، حقوق المواطنة والقانون الأساسي الفلسطيني المعدل 2003، تحديات المواطنة، أما الفصل الثاني يتناول الدراسة الميدانية ونتائجها، حيث تم تطبيق صحيفة استبيان تم تقسيمها إلى اربعة ابعاد، فالبعد الاول يقيس مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية والمتمثلة الانتماء، والحرية، والمساواة والعدالة الاجتماعية، في حين أن البعد الثاني يلقي الضوء على دور المناخ الداخلي العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط، أما البعد الثالث يتناول دور الورش والدورات الداخلية لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط، و البعد الرابع والاخير يتناول دور الضابط العامل لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيمة المواطنة، وتكونت صحيفة من 70 فقرة [3]تم تطبيقها على عينه قوامها (450) بما لا يقل عن (10%) من مجموع الضباط العاملين في جهاز الشرطة، البالغ عددهم 4500 ضابط وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات.

[2] -مهدي شعبان، **نحو اتجاه جديد لدعم التعاون بين الجماهير والشرطة، مجلة الأمن العام، المجلة العربية للعلوم الشرطية**، العدد144، السنه 36، يناير 1994، ص ص24-28.

[3] - انظر ماحق رقم 1

الفصل الاول

مشكلة الدراسة وفرضياتها واهدافها واهميتها

مشكلة الدراسة:

تركز دساتير الدول ونظمها الحديثة منها والقديمة والقوانين الناظمة للخدمة في قوات الامن على تحديد ملامح المواطنة وحقوقها وشروطها، ودرجت الدساتير والنظم على تحديد مواصفات المواطن وأبعاد المواطنة من حيث الحقوق والواجبات على ضوء منطلقات تستوعب مشارب الأمة ومنابع تفكيرها ومصادرها المرجعية المعتمدة تاريخياً وثقافياً ودينياً، وكذلك على ضوء استراتيجيتها الخاصة بها، فمؤسسات الدولة تعمل وفق نسق مستند إلى قوانين ونظم يرجى منها تحقيق مستوى مقبول من المواطنة.

في الضفة الغربية تُعد المؤسسة الأمنية الفلسطينية إحدى أهم مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية تُستند إليها وفق القانون تقديم خدمات أمنية للمواطن الفلسطيني، أي أن توفير الأمن للمواطن من منظور وطني فلسطيني خالص بوصفه حقاً أساسياً من الحقوق التي ينبغي أن يتحصل عليها المواطن، ومنذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 يثار جدل بين وجهتين نظر الأولى منها: أن المؤسسة الأمنية الفلسطينية تعمل تحت ضغوط كثيرة أهمها وجود الاحتلال الإسرائيلي ومنذ عام 2007 وجد الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية ما أضعف ذلك أداء المؤسسة الأمنية مما إرتد ذلك بشكل سلبي على إسهامها في تنمية قيم المواطنة لدى المنتسبين للمؤسسة الامنية الفلسطينية.

وعليه فإن مشكلة الدراسة التي يسعى الباحث إلى طرحها يمكن صياغتها في التساؤل الرئيس التالي: هل من دور المؤسسة الأمنية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط؟ وهل يقوم جهاز الشرطة الفلسطينية بدور مؤثر في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط؟.

ويتفرع عنها مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية وذلك على النحو التالي:

1. ما مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية والمتمثلة الانتماء، والحرية، والمساواة والعدالة الاجتماعية؟.
2. هل من دور للمناخ الداخلي العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط؟.
3. هل من دور للورش والدورات الداخلية لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط؟.
4. هل من دور للضابط العامل لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيمة المواطنة؟.

5. كيف يمكن تعزيز دور جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط؟.

فرضيات الدراسة:

1. لا يسهم جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى إسهام المناخ الداخلي العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط تعزى إلى المتغيرات الإجتماعية/الإقتصادية (مكان السكن، والرتبة العسكرية، مستوى تعليم الضابط، سنوات سنوات خدمة الضابط، والدخل الشهري بالدولار).
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى اسهام الورش والدورات الداخلية لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط تعزى إلى نفس المتغيرات سالفة الذكر.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى إسهام الضابط العامل لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيمة المواطنة تعزى إلى نفس المتغيرات الإجتماعية/الإقتصادية.
5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى ابعاد قيم الموامنه المتمثلة في الانتماء، والحرية، والمساواة والعدالة الاجتماعية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية تعزى إلى المتغيرات سالفة الذكر نفسها.

أهداف الدراسة:

1. التعرف إلى مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية والمتمثلة في الانتماء، والحرية، والمساواة والعدالة الاجتماعية
2. التعرف إلى دور المناخ الداخلي العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط.
3. التعرف إلى دور الورش والدورات الداخلية لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط.
4. التعرف إلى دور الضابط العامل لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيمة المواطنة.
5. التوصل إلى نتائج وتوصيات تسهم في إثراء تجربة ضباط جهاز الشرطة الفلسطيني في تنمية قيم المواطنة، وتزويد المسئولين في جهاز الشرطة والأجهزة الأمنية الفلسطينية الأخرى بتغذية راجعة حول إسهام جهاز الشرطة في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط .

أهمية الدراسة :

استندت الدراسة في أهميتها إلى مجموعة من الاعتبارات وذلك على النحو التالي:

أ- إعتبارات نظرية.

1. السعي نحو الإسهام في الجهد العلمي، وإثراء التراث النظري فيما يتعلق بموضوع تنمية قيم المواطنة لدى الضباط العاملين في المؤسسة الأمنية الفلسطينية بشكل خاص.
2. ندرة إهتمام الباحثين الفلسطينين في دراسة ربط المواطنة في المجال الامني، وتحديداً منها فيما يتعلق بالبحوث الميدانية المتعلقة بموضوع الدراسة.

ب- إعتبارات عملية

1. تتضح أهمية الدراسة العملية بواقع **متغيرها الأساسين، الأول**: المؤسسة الأمنية الفلسطينية التي تعد أهم المؤسسات التي أنشأت منذ قيام السلطة الوطنية، وللمهام التي أنيطت بها ذات العلاقة المباشرة بحفظ الأمن وفرض القانون في ربوع المجتمع الفلسطيني، **والثاني:** المواطنة التي تعد من المفاهيم التي أثارت ولا تزال جدلاً واسعاً في الأوساط الفكرية والأكاديمية، بحيث إقترن المفهوم في سياقه التاريخي بإقرار وترسيخ مبدأ المساواة[4]*** الكاملة في الحقوق والواجبات السياسية والقانونية والإجتماعية للمواطن.
2. كون المؤسسة الأمنية الفلسطينية ووفق مهامها تستقطب إنتباه العديد من المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان مما يبرز أهمية التعرف على دور المؤسسة الأمنية الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة من عدمه.

حدود الدراسة:

1. حد مكاني، مديريات جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية.
2. حد بشري، تمثل في ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية من رتبة ملازم فأعلى.
3. حد زمني، 2016 مجالاً زمنياً للجانب الميداني من الدراسة .

ويرى الباحث أن إختيار جهاز الشرطة الفلسطينية كان مقصوداً للأسباب الموضوعية التالية:

1. أن هذه الدراسة قد تكون الأولى من نوعها التي تتناول دور المؤسسة الأمنية الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة على مستوى فلسطين، بالتطبيق على عينة من الضباط جهاز الشرطة الفلسطينية.
2. يعد جهاز الشرطة الفلسطينية من أهم أركان المؤسسة الأمنية الفلسطينية، وعلى تماس مباشر بالحياة المدنية والأكثر إحتكاكاً بالمواطنين.

[4] *** نقصد بالمساواة في إطار بحثنا هي تعامل ضباط الشرطة الفلسطينية مع كافة المواطنين وفق مبدأ تشابه المكانة الحقوقية والقانونية للفرد، وتكافؤ الفرص في المجتمع على النحو الذي تقوم فيه الحالة المتماثلة فيما بينهم في إطار الأنظمة والقوانين المعمول بها في الضفة الغربية، ولا نقصد المساواة المجردة إذ لا توجد مساواة طبيعية وإجتماعية كلية لأن الناس خلقوا متفاوتين خَلقاً وخُلقاً.

منهجية الدراسة:

إستعان الباحث بالمناهج والأدوات البحثية التالية:

1. المنهج الوصفي التحليلي، وتم الإستعانة به كونه يعتمد على تفسير الوضع القائم، أي هو كائن، وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات، كما أنه يتعدى مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة إلى التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياسها وإستخلاص النتائج منها.
2. المنهج البنائي الوظيفي، الذي يقوم على دراسة النشاط أو مجموعة الأنشطة التي يستلزم إستمرار النظام موضوع البحث، فالأنظمة تتكون من عدة أبنية تؤدي وظائف متعددة وضرورية، لإستمرارها ويؤدي إخفاق الأبنية في أداء الوظائف إلى إصابة النظام بنوع من عدم التوزازن الوظيفي، حيث أن أي بناء لا أهمية له في حد ذاته وإنما تنبثق أهميته من تفاعله مع غيره من الأبنية على النحو الذي يؤدي إلى إستقرار النظام وإستمراره في أداء وظائفه.

استعان الباحث بأداة صحيفة الاستبيان، وهي أداه رئيسة لجمع البيانات حيث تتيح فرصة للتحليل الكمي والكيفي لبعدي الدراسة المتمثلين في دور المؤسسة الأمنية في تنمية قيم المواطنة بالتعليق على عينة من ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية وقيم المواطنة، لبيان العلاقة بين متغيراتها، بالإضافة إلى أنها موائمة لمجتمع الدراسة، و تتيح الفرصة للتطبيق على عينة ذات حجم كبير بحيث تكون معبرة عن مجتمع الدراسة، وتم تطبيق الإستبيان إعتماداً على مقياس "ليكرت الخماسي" (موافق- موافق بشدة- محايد- معارض- معارض بشدة) حيث تم إعطاء أرقام من (1) إلى (5) تبدأ من الموافق بشدة وتنتهي عند المعارض بشدة بهدف التعرف إلى شدة الإستجابات الوارده من عينة الدراسة لكل عباره من العبارات (فقرة)،

وتم تطبيق صحيفة الإستبيان بعد توجيه رسالة من رئيس جامعة الاستقلال **أ.د عبد الناصر قدومي** إلى **سيادة اللواء حازم عطا الله** مدير عام جهاز الشرطة الفلسطينية موسومة بعنوان تسهيل مهمة الباحث **د. ياسر أبو حامد** بتاريخ 2016 /4/9[5]على عينة طبقية عشوائية من ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الفترة الممتدة من شباط لغاية نيسان من العام 2016، وتم توخي الدقة بأن تكون العينة ممثلة للضباط البالغ عددهم (4500 ضابطا) وفقاً لإحصائية الإدارة والتنظيم العسكرية، وهي الجهة المخولة في إصدار المعلومات الدقيقة عن الجوانب الأمنية.

أما خصائص العينة، إتفق الباحثون في الدراسات الإمبريقية على أهمية بيان الخصائص النوعية أو البيانات الأساسية لعينة الدراسة، حيث تعطي تصوراً المبحوثين، كما انها توضح مدى العلاقة الوظيفية بين العينة

[5] - انظر ملحق رقم 2

وكان من موضوع الدراسة وأهدافها، فضلاً عن الارتباطات الكامنة بينها وبين باقي متغيرات الدراسة، وتبين مدى تمثيل العينة لمجتمع الدراسة وعليه فإن خصائص عينة الدراسة تمثلت فيما يلي:

1. توزيع العينة وفقاً لمكان سكن الضابط.
2. توزيع العينة وفقاً للرتبة العسكرية للضباط.
3. توزيع العينة لمستوى تعليم الضابط.
4. توزيع العينه وفقاً لسنوات الخدمة العسكرية للضابط.
5. توزيع العينة وفقاً للدخل الشهري بالدولار.

الإطار النظري:

يشهد العالم تطورات على كافة مناحي الحياة، مما يجعل الدول والمؤسسات العاملة فيها سواء منها الحكومية والخاصة تتجه نحو البحث عن كيفية إعداد الفرد إعداداً سليماً، وذلك عبر غرس القيم ، ورفع مستوى المعارف، وبناء اتجاهات ايجابية وتعديل السلبي منها ازاء قضايا المجتمع والدولة لمسايرة هذه التطورات، مما يساعد على مواجهة التحديات وأخطار يمكن أن تواجههم بل وتهدد واقعهم وأمالهم وطموحاتهم[6]

وهنا ينبغي أن ينظر إلى قيم المواطنة باعتبارها أسمى القيم السياسية/الاجتماعية التي نتطلع اليها وذلك كونها تنطوي على معاني تطبيقات المسئولية الاجتماعية، فاذا كانت المسئولية الاجتماعية تربط منزلة الفرد وتؤكد على مكانته الاجتماعية باعتباره مساه ونشط في تحقيق أهداف المشروع الوطني للتنمية، فإن قيم المواطنة ترتبط بمدى استجابة الارادة الفردية للعمل وفق الصورة الرمزية الكامنه في ضمير المجتمع المجتمع حول مستقبل الوطن في عالم الغد[7] .

وتؤكد عديد من الدراسات أن تنمية قيم المواطنة تعد من أهم سبل مواجهة التحديات وتطورات المستقبل، حيث أن المستقبل الحقيقي للوطن في ظل المستجدات العالمية تصنعة سواعد وعقول المواطنين؛ لذلك فان اكساب قيم المواطنة يعد الركيزة الاساسية للمشاركة الايجابية والفعالة في التنمية السياسية والاجنماعية والاقتصادية[8]، وهذا ما وضع مفهوم المواطنة في دائرة الجدل والنقاش في الأوساط الأكاديمية ومنذ بروزه وربط بإقرار مبدأ المساواة، ففي اللغة العربية فإن المواطنة مشتقة من الوطن، والوطن في اللغة العربية هو محل السكن أو المكان الذي يقيم فيه الإنسان[9]، ومر مفهوم المواطنة عبر تاريخ الفكر السياسي بمحطات عديده حتى وصل إلى دلالته المعاصره، وأقرب معنى لمفهوم المواطنة المعاصره في التاريخ

---

[6] Cogan, John & Roy ,Derricott, Citizenship for the century,(London : An internationnal prospective of Education , Kogan page limitted) ,1998.

[7] - روجر هولد سورث، **المدارس التي تخلق أدواراً ذات قيمة للشباب** ، ترجمة – أحمد عطية أحمد، (القاهره: مجلة مستقبليات ، المجلد 30، عدد 3، 2000)،ص 426.

[8] - حامد عمار، **من السلم التعليمي الى الشجرة التعليمية**، (القاهره: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 33، عدد3، 1999)، ص ص 5-12.

[9] - د.برهان غليون، **نقد السياسة :الدولة والدين**، ط2، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1993)،ص 212.

القديم هو ما توصلت إليه دولة المدينة عند الإغريق، والذي شكلت الممارسة الديمقراطية لأثينا نموذجاً له[10]، وهم أول من استعمل مفهوم المواطنة فقد إستعمل الأغريق مصطلح civis للدلالة على المواطن، وإستعمل الرومان مصطلح civitas للدلالة على المواطنة، وكان للتمتع بلقب المواطن أو المواطنة في تلك الحضارات العديد من الحقوق والإمتيازات، مثل الحق في تقلد الوظائف العامة والعضوية في الجمعيات والتنظيمات وحق الإنتخاب في المؤسسات الرسمية والمشاركة في الدفاع عن الوطن، إلا أن مفهوم المواطنة عندهم كان قاصراً ومحصوراً على الطبقات العليا من الإرستقراطيين والنبلاء حيث حرم منها العبيد والنساء والأطفال[11].

إذاً المواطنة صلة إجتماعية وسياسية وقانونية لها هويتها الخاصة والمرتبطة بمكونات الثقافة الإجتماعية والمعتقدات الدينية والنظام السياسي المعمول به في أية دولة، وفي الواقع لذلك إعتبارات ذات صلة بالهوية تؤثر سلباً أو إيجابياً في طريقة تَمثُّل المواطنة لدى المواطنين ودرجة ووعيهم بحقوقهم وواجباتهم العملية تجاه الدولة، فالمواطنة اذا هي مجموعة من الحقوق والواجبات التي تتضمنها المواثيق والمعاهدات الدولية أو ترتبها النظم السياسية وفق نصوص دستورية أو ذات طبيعة دستورية تختلف طبيعتها من دولة لأخرى زمن مجتمع لآخر[12].

وعلى الرغم مما سبق الإ أنه يمكن إعتبار زمن الثورة الفرنسية وما أعقبها من تطور في هذا الإطار لإعلان حقوق الإنسان في العام 1879 منعطفاً هاماً في البدء الفعلي في تطور دلالات مفهوم المواطنة المعاصر، وبدأت تترسخ قيم المواطنة في صميم الدساتير والقوانين في العديد من دول العالم، حيث المواطن يتمتع بمزيد من الحقوق المكفولة بالقانون، كما تحددت الواجبات الملقاه علية تجاه الدولة والمجتمع، وفي القرن الحادي والعشرين شهده العالم تحولات كونية عززتها تداعيات العولمة ومألاتها التي القت بضلالها على العديد من المفاهيم التقليدية والتي اصبحت بحاجة إلى مراجعة من حيث دلالاتها والمرتبطة بشكل مباشر بمفهوم المواطنة، حيث بدت تحدد مواصفات المواطنة على النحو التالي[13]:

1. الاعتراف بوجود ثقافات مختلفة.
2. احترام حق الغير وحريته.
3. الاعتراف بوجود ديانات مختلفة.
4. فهم وتفعيل أيدلوجيات سياسية مختلفة.

---

[10] - أمين فرج شريف، **المواطنة ودورها في تكافل المجتمعات التعددية**، (مصر-الإمارات : دار الكتب القانونية، ودار شتات للنشر والتوزيع)، 2012)، ص 21.

[11] - د. بسام أبو حشيش، **دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة لدة الطلبة المعلمين بمحافظات غزة**، (غزة: مجلة جامعة الاقصى - سلسلة العلوم الانستنية- المجلد الرابع عشر، العدد الاول، 2010)، ص 278.

[12] - سيدي محمد ولديب ، **الدولة وإشكالية المواطنة: قراءة في مفهوم المواطنة العربية**، ط1، (عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2012)،ص59.

[13] - عثمان بن صالح العامر، **أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي " دراسة استكشافية**، بحث مقدم إلى اللقاء الثالث عشر لقادة العمل التربويين المنعقد في منطقة الباحة في اللمملكة العربية السعودية، (مجلة المعرفة، العدد 120)، www. Almarefh> org

5. فهم اقتصاديات العالم.

6. الاهتمام بالشئون الدولية.

7. المشاركة في تشجيع السلام الدولي.

8. المشاركة في إدارة الصراعات بطريقة اللاعنف.

أن هذه المواصفات لمواطن قرن الواحد والعشرين تحتم المزيد من البحث والدراسة حتى يمكن فهمها بصورة أفضل بغية الارتقاء بقدرات وكفاءة الفرد لتعزز من فاعلية الارتباط بين المواطنين على المستوى الشخصي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي والتربوي والامني، ولطالما أن المواطن هو الفاعل الرئيس في هذه المواصفات، إذ ينيغي تنمية قدرات معينه لتنظم الاختلافات الثقافية، وتعده لمواجهة المشكلات والتحديات الناشئة في المجتمع بما يعزز التمكين المتبادل ما بين الدولة والمجتمع.

وفيما يلي سوف نتناول مفهوم المواطنة، والمواطنة وبعض المفاهيم امرتبطة بها، وخصائص المواطنة، وقيم المواطنة، دور المؤسسة الامنية في تنمية قيم المواطنة.

أولاً: مفهوم المواطنة.

تعددت الرؤى حول مفهوم المواطنة ومضمونها، قال تعال بسم لله الرحمن الرحيم " **لقد نصركم الله في مواطن كثيرة**"[14] صدق الله العظيم، وجاء في لسان العرب " أن المواطنة والمواطن مأخوذة من الوطن المنزل الذي تقيم به وهو (موطن الانسان ومحلة)، وطن يطن وطناً: أقام به، وطن البلد: اتخذه وطناً، توطن البلد: أتخذه وطناً، وجمع الوطن أوطان: منزل إقامة الانسان ولد فيه أم لم يلد، وتوطنت نفسة على الأمر: حملت عليه، والمَوَاطن جمع موطن: هو الوطن أو المشهد من مشاهد الحرب[15]، واطن: صيغة فاعل، وهو فعل المزيد، يدل على حالة المشاركة في الوطن نفسة، والمواطن: هو الانسان الذي نشأ معك في وطن واحد، أو الذي يقيم معك فيه، والمواطنة: الاشتراك في الحياة بتعاقب الاجيال على بقعة جغرافية محددة ضمن ظروف ومعايير ومتغيرات مستمرة، أذاً المواطنة هي حق مشاركة الأخرين في الحياة في ظل ظروف بيئية واقتصادية وتشريعية تمارس تأثيراً فاعلاً على المواطنين[16].

أما في الاصطلاح: المواطنة صفة المواطن وبها تتحد حقوق المواطن وواجباته عن طريق التربية الوطنية، وتتميز المواطنة بالولاء للوطن وتقديم الخدمات في وقت السلم والحرب[17]، وعرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها :"علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قائد تلك الدولة"[18] أو يقصد بها "انتساب الفرد إلى وطن، له فيه ما لأي شخص أخر من الحقوق التي يكلفها الدستور، وعليه ما على أي

---

[14] - سورة **التوبه**، الاية 25.

[15] - ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (وطن)، 1994.

[16] - محمد احمد درويش، **العولمة والمواطنة والانتماء الوطني**، ط1، (القاهرة: مطبعة أبناء وهبة حسان، 2009)، ص 143.

[17] - أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، (بيروت: مكتبة لبنان، 1982)، ص50.

[18] - بشير نافع وآخرون، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 30.

شخص أخر من الواجبات التي يفرضها الدستور[19]، في حين أن موسوعة الكتاب الدولي عرفت المواطنة على أنها " عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم، وأن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم"[20]، كما عرفت موسوعة كولير الامريكية المواطنة بأنها:" أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكنمالاً"[21]، وتعرف بأنها " التزامات متبادلة بين الاشخاص والدولة، فالشخص يحصل على بعض الحقوق السياسية والمدنية نتيجة انتمائه إلى مجتمع سياسي معين، وعليه في الوقت نفسه يؤدي بعض الواجبات[22] ، في حين أن Grick يعرفها " بأنها العضوية التي يتمتع بها الأفراد في المجتمع، وتتضمن القبول والتسليم بتبادل الاهتمامات بين الافراد، والاحساس بالاهتمام المشترك من اجل رفاهية المجتمع والقدرة على العطاء لتحقيق مزيد من تطور المجتمع واستمراره[23].

عرّفت المواطنة بأنها: "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق، والمواطنة تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، وهي على وجه العموم تسبغ على المواطنة حقوقاً سياسية".[24] وتعرف بأنها الارتباط الاجتماعي والقانوني بين الأفراد، الذي يلتزم بموجبه الفرد اجتماعياً وقانونياً بالجمع بين الفردية والديمقراطية، ويكون الفرد مواطناً إذا ما التزم باحترام القانون واتباع القواعد ودفع الضرائب والمحافظة على أموال الدولة وأداء الخدمة العسكرية والإسهام في نهضة المجتمع المحلي وتحسين نوعية الحياة السياسية والمدنية للدولة.[25] كما تعرف على أنها تمثل وضعية أو مكانة الفرد في المجتمع باعتباره مواطناً، وبما يستتبع ذلك من تمتعه بمجموعة من الحقوق، والواجبات، والهويات التي تربط المواطنين بالدولة القومية التابعين لها.[26]

يمكن القول أن المواطنة باعتبارها ظاهرة اجتماعية نمائية ذات طابع ارتقائي ثلاثة عناصر برزت على مدى عدة قرون من الزمن، فالجوانب والأبعاد المدنية للمواطنة التي برزت على السطح في إنجلترا خلال القرن الثامن عشر تزود المواطنين بالحقوق الفردية، مثل: حرية التعبير عن الرأي، وحق الملكية، والعدالة والمساواة أمام القانون. أما البعد السياسي للمواطنة الذي برز للمرة الأولى خلال القرن التاسع عشر

---

[19]- سليم بطرس إلياس، **مقومات المجتمع المدني : دراسة ميدانيه في إقليم كوردستان العراق**،(أربيل:جامعة أربيل،2002)ماجستير غير منشوره في علم الإجتماع، ص119.

[20] - هيثم مناع، **المواطنة في التاريخ العربي الاسلامي**، (القاهرة: مركز القاهرة لحقوق الانسان، 1997).

[21] - على الكواري، **المواطنة والديمقراطية في الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001). راجع: منى عبيد، **مفاهيم الأسس العلمية للمعرفه**، (القاهره: مجلة المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، السنه الثانية، عدد 15، 2006)، ص9.

[22] - محمد عاطف غيث وآخرون، **المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية**، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995)،ص 56.

[23] Crick ,B. Essays on Citizenship, London, Continum, 2000

[24]- عيد الحسبان، المقاربات القانونية لمبدأ المواطنة في المنظومة التشريعية الأردنية ودلالات الممارسات السياسية، وقائع الندوة الفكرية "المواطنة بين المنظور الحقوقي واشكاليات الواقع" تحرير محمد يعقوب ومحمد فضيلات، عمان: المركز الوطني لحقوق الانسان، 2011، ص27.

25- Patrick John, The Concept of Citizenship in Education for Democracy 1999,p.2-3. (ERIC Digest- ED432532- www.eric.ed.gov).

26- Diversity Banks, Group Identity, and Citizenship Education in a Global Age. Educational Researcher. Washington: Apr2008, p 129

فيمنح المواطنين كافة الفرص والإمكانيات اللازمة لممارسة السلطة السياسية المتاحة لهم، من خلال المشاركة في العملية السياسية في المجتمع. وأما البعد الاجتماعي للمواطنة الذي ظهر للمرة الأولى خلال القرن العشرين فيزود المواطنين بكافة الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الرفاهية اللازمة لهم، للمشاركة بشكل كامل في مجتمعاتهم الثقافية، فضلاً عن المشاركة في ثقافاتهم المدنية الوطنية.[27]

خلاصة تعريفات مفهوم المواطنة أنها تحدد الحقوق وواجبات يفرضها انتماء الفرد إلى مجتمع معين في مكان محدد، كما أنها ترتبط بشعور الفرد نحو مجتمعه ووطنه واعتزازه بالانتماء إليه، واستعداده للتضحية من أجله وإقباله طواعية على المشاركة في أنشطة وإجراءات وأعمال تستهدف المصلحة العامة. وقد ارتبط المفهوم تاريخياً بالتطور في حق المشاركة في النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بفاعلية ومسؤولية، فضلاً عن المساواة أمام القانون. ولذلك هناك خمسة جوانب رئيسة للمواطنة تتمثل في الأمانة نحو الناس الذين يشاركونه الانتماء إلى نفس الوطن، والاخلاص والشعور الداخلي بوجوب الاهتمام بمن يعيش ضمن نطاق الوطن، والاحترام الذي يبدي فيه الفرد سماحاً لآراء الآخرين ووجهات نظرهم وإن لم تتفق مع وجهة نظره ورأيه الخاص، علاوة على تقبل القوانين والأعراف السائدة. وأخيراً المسؤولية التي يتحمل بموجبها الفرد مسؤولية فردية نحو نفسه، ومسؤولية اجتماعية نحو المجتمع تؤدي إلى نموه.[28]

أما في فلسطين، فقد أرست وثيقة الاستقلال التي اعلنت في الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني (دورة الانتفاضة) عام 1988م في الجزائر الملامح الاساسية للمواطنة الفلسطينية، بالقول: " على أرض فلسطين ولد الشعب العربي الفلسطيني، نما وتطور وأبدع وجوده الإنساني عبر علاقة عضوية، لا انفصام فيه ولا انقطاع، بين الشعب والأرض والتاريخ بالثبات الملحمي في المكان والزمان، صاغ شعب فلسطين هويته الوطنية، وارتقى بصموده في الدفاع عنها إلى مستوى المعجزة، فعلى الرغم مما أثاره سحر هذه الأرض القديمة وموقعها الحيوي على حدود التشابك بين القوى والحضارات، ومن مطامح ومطامع وغزوات كانت ستؤدي إلى حرمان شعبها من إمكانية تحقيق استقلاله السياسي، إلا أن ديمومة التصاق الشعب بالأرض هي التي منحت الأرض هويتها، ونفخت في الشعب روح الوطن، مطعماً بسلالات الحضارة، وتعدد الثقافات، مستلهما نصوص تراثه الروحي والزمني، واصل الشعب العربي الفلسطيني، وعبر التاريخ تطوير ذاته في التواجد الكلي بين الأرض والإنسان على خطى الأنبياء المتواصلة على هذه الأرض المباركة، على كل مئذنة صلاة الحمد للخالق، ومع دق جرس كل كنيسة ومعبد ترنيمه الرحمة والسلام"[29]

ثانيا: قيم المواطنة.

---

[27] - GRÁINNEMcKeever, Citizenship and Social Exclusion; The Re-Integration of Political Ex-Prisoners in Northern Ireland . The British Journal of Criminology. London: May. Vol. 47, Iss. 3,2007p 424-425>.

[28] Gary Hopkins, Teaching Citizenship's Five Themes 1997, On- Line http://www.education-world.com/a_curr/curr008.shtml

[29] **- وثيقة الاستقلال الفلسطيني** ، الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني الكنعقدة في الجزائر عام 1988م.

معنى " القيم لغة " :القيمة : مفرد " قيم " لغة " من " قوم " و " قام المتاع بكذا أي تعدلت قيمته به "، والقيمة : الثمن الذي يقوم به المتاع، أي يقوم مقامه، والجمع : القيم، مثل سدرة وسدر، وقومت المتاع : جعلت له قيمة[30].

والقيمة في اللغة تأتي بمعان عدة :

1. تأتي بمعنى التقدير، فقيمة هذه السلعة كذا، أي تقديرها كذا.
2. تأتي بمعنى الثبات على أمر، نقول فلان ماله قيمة، أي ماله ثبات على الأمر.
3. تأتي بمعنى الاستقامة والاعتدال، يقول تعالى " إن هذا القرآن يهدي للاتي هي أقوم " أي يهدي للأمور الأكثر قيمة، " أي للأكثر استقامة " .

معنى " القيم " إصطلاحاً: نظراً لأن مصطلح " القيم " يدخل في كثير من المجالات ، فقد تنوعت المعاني الاصطلاحية له بحسب المجال الذي يدرسه، وبحسب النظرة إليه، فعند علماء الاقتصاد هناك قيم الإنتاج وقيم الاستهلاك، وكلٌ له مدلوله الخاص، وعند علماء الاجتماع: القيمة هي الاعتقاد بأن شيئاً ما ذا قدرة على إشباع رغبة إنسانية، وهي صفة للشيء تجعله ذا أهمية للفرد أو للجماعة، وهي تكمن في العقل البشري وليست في الشيء الخارجي نفسه[31]، وعند الفلاسفة تعد القيم جزءاً من الأخلاق والفلسفة والسياسية أما المعنى الإنساني للقيمة فيتمثل في أنها هي المثل الأعلى الذي لا يتحقق إلا بالقدرة على العمل والعطاء

أما القيمة اللغوية (وهي غير المعنى اللغوي للقيمة) فهي قيمة اللغة ، وهي لا تتأتَّى إلا في كون الكلمات لها قيمة نحوية تبين معناها ودورها في الجملة وأن الألفاظ لها دلالة قوية تتسم بالعمومية ..الخ، وقد عرفت " لجنة القيم والاتجاهات " التي شكلتها وزارة التربية والتعليم الأردنية عام 1980م القيمة كما يلي : " القيمة معنى وموقف وموضع التزام إنساني أو رغبة إنسانية، ويختارها الفرد بذاته للتفاعل مع نفسه ومع الكلية التي يعيش فيها، ويتمسك بها "[32] ، كما عُرِّفت القيم بأنها " مجموعة من القوانين والمقاييس تنشأ في جماعةٍ ما ، ويتخذون منها معايير للحكم على الأعمال والأفعال المادية والمعنوية ، وتكون لها من القوة والتأثير على الجماعة بحيث يصبح لها صفة الإلزام والضرورة والعمومية ، وأي خروج عليها أو انحراف على اتجاهاتها يصبح خروجاً عن مبادئ الجماعة وأهدافها ومثلها العليا "[33]

خصائص القيم: للقيم – بصورة عامة – عدة خصائص نوجزها فيما يلي:

1. القيم لها معان مجردة، ولكن يجب أن تتلبس بالواقع والسلوك، فالقيم يجب أن يؤمن بها الإنسان بحيث تصبح موجهة لسلوكه حتى يمكن اعتبارها قيماً، ولذلك جاء في القرآن الكريم كثيراً قوله تعالى " الذين آمنوا وعملوا الصالحات " وفي الحديث الشريف :" الدين المعاملة

---

[30] - سيد أحمد طهطاوي، **القيم التربوية في القصص القرآني**، (القاهره: دار الفكر العربي: 1996)، ص 39.
[31] - سيد أحمد طهطاوي، **القيم التربوية في القصص القرآني**، مرجع سابق الذكر، ص 40.
[32] - عبد الملك الناشف، **القيم وطرائق تعليمها وتعلمها**، (عمان دائرة التربية والتعليم بوكالة غوث، 1981)، ص2.
[33] - لطفي بركات أحمد، **في فلسفة التربية**، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1986)،ص 250.

2. المعرفة بالقيم قبلية ولا تأتي فجأة فالإدراك العقلي لابد من توافره مع القيم ، ولا بد أن يكون مصحوباً بالانفعال الوجداني .
3. القيم تقتضي الاختيار والانتقاء ، وهذا يقتضي أن تكون لنا حرية .
4. التدرج القيمي ليس جامداً بل متحرك متفاعل ، والسلَّم القيمي قد يهتز سلباً أو إيجاباً .
5. تقوم القيم بعملية توجيه للفرد وسلوكه في الحياة .
6. للقيم علامات فارقة " مميزة " أي أنها لها مؤشرات من خلالها نفرق بينها وبين العادات .
7. القيم متداخلة مترابطة ومتضمنة ، حيث إنها تتضمن الجوانب المعرفية والوجدانية والسلوكية كما أنها متضمنة من حيث التطبيق ، فالعدل مثلاً قيمة سياسية وقيمة أخلاقية أيضاً .

الفرق بين القيم والاتجاهات :

1. الاتجاه عبارة عن نزعة أو ميل إلى القيام أو رد فعل إيجابي أو سلبي أو محايد نحو الأشخاص أو الأفعال أو القيم والأفكار أو المعلومات أو الأحداث أو الأوضاع .
2. وقد أمكن التمييز بين القيم والاتجاهات من عدة نواح من بينها :
3. القيم مفهوم اجتماعي يتعلق بماهية الأشياء ونظرة الجماعات والشعوب لها ، أما الاتجاه فهو مفهوم فردي يتعلق بمواقف الأفراد والجماعات الصغيرة .
4. القيم أكثر ثباتا وديمومة من الاتجاهات ، وأصعب تغييراً وتطويراً .
5. القيم غالباً ما يكون قياسها أسهل من قياس الاتجاهات بسبب ميل صاحبها لإشهارها .
6. القيم يمكن التعبير عنها بصيغ منطقية وواضحة مثل " أعتقد أن الله موجود " ، أما الاتجاهات فيصعب التعبير عنها باعتبارها نزعات إنسانية وردود فعل المرء العاطفية نحو الأشياء ، فهي تعبير عن المشاعر ومتقلبة ".
7. تشكل القيم جزءاً من ثقافة المرء والمجتمع فهي قيم جماعية ، أما الاتجاهات فهي لا تشكل جزءاً من ثقافة المجتمع بل هي نزوع فردي أو جماعي محدود نحو الأشياء والأشخاص
8. لا يمكن إخفاء القيم ويحرص الإنسان على إظهارها في سلوكه ، أما الاتجاهات فيمكن إخفاؤها
9. القيم لا تكون إلا إيجابية وخيِّرة ، أما الاتجاهات فقد تكون إيجابية أو سلبية أو محايدة .
10. تتكون القيم من ثلاثة أبعاد هي المكون المعرفي والمكون الوجداني والمكون الأدائي السلوكي الالتزامي ، أما الاتجاهات فتتكون من بعدين رئيسيين هما المعرفي والانفعالي ، أما المكوَّن الأدائي فليس ملزماً .
11. ينبغي أن تنسجم قيم المرء مع ثقافة وقيم الجماعة التي ينتمي إليها وتعتبر عنصر توحيد معهم ، أما الاتجاهات فلا تنسجم بالضرورة مع القيم السائدة في مجتمعه أو ثقافة قومه.[34]

---

[34] - بلقيس أحمد، **الاتجاهات وطرق تعديلها وقياسها في التعليم المدرسي**، (عمان: دائرة التربية والتعليم بوكالة غوث، 1986)، ص ص 12-13.

الفرق بين القيم والعادات الاجتماعية :

1. العادة هي صفة أو صيغة مكتسبة في السلوك كمهارة حركية أو نظرية أو طريقة في العمل أو التفكير وهي تتكرر من خلال تصرف الفرد بطريقة آلية وبسرعة ودقة؟
2. والعادة بمفردها تختلف عن العادات الاجتماعية في أن الأخيرة يفرضها المجتمع أو يتوقع من الفرد أن يقوم بها أو يمارسها ولا تكون ممارستها إلا في ظل الجماعة.
3. وهذا لا يعني أن العادة الفردية ليس لها علاقة بالعادات الاجتماعية ، بل هناك علاقة بينهما ، والفرق بينهما هو أن العادات الاجتماعية لها صفة الشمول ، وفيها نوع من الالتزام .

أما الفرق بين القيم والعادات الاجتماعية فيمكن تلخيصه فيما يلي:

1. العادات الاجتماعية تصدر عن تفاعل الأفراد ، ولكن ليس مصدرها الدين ، في حين أن الدين مصدر أساسي من مصادر القيم.
2. العادات الاجتماعية أقل أهمية من القيم لأنها مرتبطة بأشياء ثانوية ، أما القيم فترتبط بالغايات النهائية.
3. العادات الاجتماعية ليس بالضرورة أن تكون محَّرمة ، فبعض العادات الاجتماعية تتفق مع القيم ولا تناقضها.

الفرق بين القيم والمعايير : المعيار هو قاعدة أو مستوى لعمل ما، وهناك رأيان في علاقة القيم بالمعايير:

أ. الرأي الأول: هناك فرق بين القيم والمعايير في ضوء عمومية وخصوصية الممارسة ، فما يُعّد مرغوباً فيه من أعضاء المجتمع ويحدد على أساس مقولات عامة يدخل في نطاق القيم ، وما يحدد في ضوء مقولات خاصة تدخل في نطاق المعايير ، ومعنى ذلك أن كلاً من القيم والمعايير بمثابة نموذجين مختلفين من الموجهات الرمزية للفعل ، فالقيم تحدد التفضيلات الاجتماعية ، والمعايير تحدد الالتزامات الاجتماعية ، وعلى ذلك تكون القيم هي العنصر العام الذي يحقق الصلة بين الأنساق الاجتماعية والأنساق الثقافية ، بينما تكون المعايير ذات طابع اجتماعي خالص له فعاليته في الحكم على العمليات الاجتماعية في مجالاتها المتعددة الأوجه .

ب. الرأي الثاني: يرى أن القيم والمعايير شيئاً واحداً ولا يمكن الفصل بينهما ، والقيم تتضمن المعايير ، ففي الحديث الشريف " تنكح المرأة لأربع : لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها ، فاظفر بذات الدين تربت يداك " " متفق عليه " ، فالمال والحسب والجمال معايير، أما الدين فقيمة.

وظائف القيم في حياة الفرد والمجتمع :

للقيم وظائف عديدة في حياة الفرد والمجتمع يمكن إيجازها كما يلي :

بالنسبة للفرد:

تهيئ القيم للفرد خيارات معينة ، فتكون لديه إمكانية الاختيار والاستجابة لموقف معين ، فتلعب دوراً هاماً في بناء شخصيته ، كما أن القيم تعطي الفرد إمكانية أداء ما هو مطلوب منه ، لذلك فهي تجعله أقدر وأصبر على التكيف كذلك فإنها تحقق للفرد الإحساس بالأمان لأنها تقويه على مواجهة ضعف النفس ، ومثال على ذلك بلال بن رباح الذي جعله الإسلام يسخر ممن كانوا يسومونه سوء العذاب ويصدع بالآذان من فوق الكعبة يوم فتح مكة ، والقيم تدفع الفرد لتحسين أفكاره ومعتقداته ، وتساعده على فهم الآخرين من حوله ، وتوسع إطاره المرجعي في فهم علاقاته مع الآخرين ، كما أنها تعمل على إصلاح الفرد اجتماعياً وأخلاقياً ونفسياً وفكرياً وثقافياً ..الخ ، لأن القيم وسيلة علاجية ووقائية للفرد ، كما أنها تعمل على ضبط نزوات الفرد وشهواته ومطامعه ، وكل هذه الوظائف يكمل بعضها بعضاً وصولاً إلى مرحلة الرضا " رضي الله عنهم ورضوا عنه " ، أي رضا الله ورضا النفس

بالنسبة للمجتمع: تحافظ القيم على تماسك المجتمع ، وتساعده على مواجهة التغيرات التي تحدث كما أنها تربط بين أجزاء الثقافة في المجتمع لأنها هي التي تعطي النظم الاجتماعية أساساً عقلياً ، والقيم تحمي المجتمع من الأنانية والدونية الطائشة ، وتزود المجتمع بالصيغة التي يتعامل بها مع المجتمعات الأخرى من حوله ، كما أن القيم تجعل سلوك الجماعة عملاً تبتغي به وجه الله تعالي

والوظائف الفردية والمجتمعية تتكامل فيما بينها وتؤدي إلى مايلي :-

أ. بناء الذات الإنسانية القادرة على التكيف الإيجابي مع ظروف الحياة لأداء دورها الحضاري المحدد

ب. إعطاء المجتمع الشكل المميز الذي يميزه عن المجتمعات الأخرى .

تأسيسا على ذلك فإن طلبة الجامعة يتأثرون بعدة عوامل تتعلق بالطالب نفسه من حيث القيم التي يؤمن بها والتي ينبغي أن يعزز الايجابي منها، سيما وأن دور الجامعة يجب أن ينصب على غرس القيم الايجابية في عقول الطلبة كونها تمثل معيار لتوجيه السلوك حيال الكثير من القضايا التي تحدث في المجتمع، من هنا تنبع أهمية دراسة القيم لدى طلبة الجامعات الفلسطينية سيما وأن المجتمع الفلسطيني شهد في الأعوام الأخيرة تغيرات كثيرة وعلى أكثر من مستوى، وبالتالي أصبح من الضروري دراسة القيم لدى الناشئة والعمل على تعزيز الايجابي منها.

وتماشيا مع غرض الدراسة يمكن تعريف القيم السياسية/الاجتماعية إجرائيا بأنها إطار مرجعي يستخدم للحكم على الأشياء المادية والمعنوية في مواقف التفضيل والاختيار كقيم الانتماء والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية كونها تعمل على توجيه أفكار وقرارات وأحكام ظباط المؤسسة الامنية الفلسطينية في المواقف المختلفة وبشكل منظم ومنسق، وتختلف القيم في ترتيب أولوياتها من شخص لآخر حسب أهميتها.

ثالثاً: دور المؤسسة الامنية في تنمية قيم المواطنة.

يقصد في تنمية قيم المواطنة تعزيز شعور المواطن لانتماء الى مجتمعه وقيمه ونظامه وبيئته ليرتقي هذا الشعور إلى حد يتشبع الفرد بثقافة الانتماء، وأن ينعكس ذلك على سلوكه، وفي دفاعه عن قيم وطنه ومكتسباته، كما إن التدريب على المواطنة يتضمن تنمية معرفة الفرد بمجتمعة وتفاعلة إيجابياً مع أفراده ما يسهم في تكوين مواطنين صالحين متمكنين من الحكم على ما يتعرضهم داخل مجتمعهم وخارجه، فضلاً عن تطوير معارف المواطنين المتعلقة بالامور الاجتماعية والسياسية وتنمية الإحساس بالواجب نحو المجتمع المحلي والدولى ومعرفة أمور الدولة والوطن والشعب والحقوق والواجبات الانسانية العانة، من هنا تتفاعل حقوق وواجبات المواطن عندما يدخل في علاقة مع مواطنين آخرين داخل نطاق الوطن[35].

ووعليه إن التدرب على المواطنيه يعد حصيلة مجموعه من الجهود التي تقوم بها مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية؛ حيث أن التدرب على المواطنة يعتمد بالدرجة الاولى على الممارسات والتطبيقات التي تتم داخل المؤسسات وخارجها، وهي عملية مستمرة، بحيث ينبغي العمل بشكل دائم على تكوين وعي المواطن وتنمية وعية بنظام حقوقه وواجباته، وتطوير مستوى مشاركته في نشاطات المجتمع الذي ينتمي اليه، في في جوهرها تربية على المسئولية الاجتماعية[36]***، اذ من المفترض أن تجعل المواطن مسؤولاً ومشاركاً بشكل فعال في مجتمعة.

وإنطلاقاً مما تقدم ودور المؤسسة الامنية بشكل خاص، كمؤسسة عملها مكرس لتقديم خدمات أمنية للمواطن من شأنها تعمل على حفظ الامن وفرض القانون في ربوع المجتمع، وتعد ركيزة اساسية في العملية التنموية، فان الانظار دائماً تتوجه إليها في تدريب الضباط والكوادر والطاقات، ورفع القدرات حيال المواطنة، كونها تمثل في غحدى جوانبها غرس قيم ومعتقدات المجتمع في نفوس الظباط وتكوين اتجاهات ايجابية ازاء العديد من القضايا الناشئة في المجتمع، فهؤلاء الظباط هم ثروة من ثروات الوطن وبجهودهم يسهمون في تحقيق التنمية الشامة وغاياتها.

ويتحدد دور المؤسسة الامنية في تنمية قيم المواطنة من خلال وجود مناخ عام أو بيئة عمل مناسبة تشجع الضباط على إكتساب هذه القيم، وكذلك يتحدد هذا الدور من خلال الضابط نفسة الذي يجب أن يكون قدوة حسنه أمام المواطنين، وقيامة بدور الحارس الامين على سلامة المواطن وأمن الوطن الذي تتجسد في شخصيته تلك القيم ويكون أقرب إلى الديمقراطية ويكّون علاقات ودية مع زملائه و المواطنين، يحترمهم ويسمع لهم ويسمح لهم بالتعبير عن رأيهم بحرية في حدود القانون.

---

35 - محمود ابو دف، **المواطنة الصالحة السمات والواجبات**، ورقة عمل مقدمه لليوم الدراسي حو التربية المدنية والمجتمع المدني في فلسطين، 1999، ص 127.

36 ***يقصد بالمسئولية الاجتماعية مكون اساسي من مكونات الديمقرطية، حيث أن المعنى الكامن في هذه القيمة يربط بين مسئولية الفرد عند المشاركة مع الاخرين، ولن يتأتى ذلم إلا بتمية قدراته التي يجب أن يحميها المجتمع حتى يتمكن من تحقيق أداء اجتماعي معال في المجتمع، وهي استعداد مكتسب لدى الفرد يدفعه للمشاركة مع الآخرين في أي عمل يقومون به، والمساهمة في حل المشكلات التي يتعرضون لها أو تقبل الدور الذي أقرته الجماعة له والعمل على المشاركة في تنفيذه.
للمزيد انظر: د. اميمه عبود وآخرون، **الجامعة والموطنه فى مصر**، في: د. كمال المنوفي محررا، (القاهر: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الديمقراطيو وحقوق الانسان، 2007)، ص ص 20- 21.

أن غرس وإدراج قيم المواطنة في المؤسسة الأمنية، يتطلب يتطلب أفقاً زمنياً طويل المدى حتى توتي أكلها وتنضج ثمارها، وهي بحاجة في جميع الحلات إلى التواصل المستمر مع باقي أركان القطاع الأمني، كما أن أهداف المواطنة لا تتحقق بمجرد أدراجها في الوثائق الرسمية، بل أن تحقيق الأهداف يتطلب ترجمتها إلى إجراءات عملية وسلوكية[37].

وعليه يمكن استخلاص مجموعة من القيم التي يتضمهنا مفهوم المواطنة التي تسعى المؤسسة الامنية الفلسطينية إلى تدعيمها لدى المواطنين الفلسطينين ومنها:

1. تعزيز قيمة التعاون .
2. تعزيز الانتماء والولاء الوطني.
3. تعزيز قينة التسامح.
4. تنمية حرية التعبير عن الرأي.
5. تنمية قيمة قدرة المواطن على التمسك بحقوقة المواطنية.
6. تمكين المواطن من الصمود في مواجهة المحتل الاسرائيلي.
7. تعزيز ثقة المواطن في نفسة.
8. تعزيز قدرة المواطنين على إدراك حقوقهم المدنية والسياسية والدفاع عنها.
9. تعزيز مبدأ نبذ العنف في المجتمع.
10. الاسهام في اغناء تقافة الحوار الهادئ.
11. تنمية قدرة المواطن على إصدار الحكام الموضوعية على القاضا الحادثة في المجتمع دون تحيز.
12. تنمية قيمة التضامن بين المواطنين في حل القضايا ومواجهة التحديات..
13. التأأطيد على ضرورة مساعدة المواطنين في تلبية احتياجاتهم.
14. تنمية قيمة العمل الجماعي التطوعي والانخراط به.

الدراسات السابقة والتعقيب عليها.

يتفق معظم الباحثين على أن البحوث والدراسات السابقة تلقي الضوء على كثير من القضايا التي تفيد الباحث في دراسته فيما يتعلق بإجراءات بحثه المختلفة، مثل صياغة أسئلة الدراسة وفروضها، وتحديد عينة الدراسة والأدوات المستخدمة وأساليب المعالجة الإحصائية، وتمثل الدراسة التحليلية الناقدة الواعية للدراسات والبحوث السابقة نقطة البدء في معظم البحوث، فمن خلال هذه الدراسات يستطيع الباحث أن يدخل متغيرات جديدة لها قيمتها العلمية، أو يعيد اختبار بعض النتائج التي توصل إليها الباحثون في مجالات قديمة أو حديثة، ويمكن القول هنا أن الرجوع إلى الدراسات السابقة يعد مرحلة رئيسة في البحوث العلمية، إذ تمكن الباحث من التعرف على النتائج التي تم التوصل إليها من قبل الباحثين السابقين الذين تناولوا

[37] - د. بسام أبو حشيش، **دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة لدة الطلبة المعلمين بمحافظات غزة**، مرجع سابق الذكر، ص ص 290- 261.

موضوعات مشابهة ذات صلة بموضوع دراسته، حيث أن الرجوع إلى مثل هذه الدراسات يبعث مزيداً من الاستبصار بموضوع الدراسة.

وفي ضوء ذلك قام الباحث بالاطلاع على مجموعة من الدراسات موضحاً موضوع كل منها وأهدافها والنتيجة التي توصلت إليها كل دراسة على حدة، وذلك على النحو التالي:

المحمور الاول: دراسات باللغة العربية

هدفت دراسة (**عبد العزيز داود،[38]2011)**، إلى التعرف على مفهوم المواطنة، ومكوناتها الاساسية، والوقوف على دور جامعة كفر الشيخ في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة، والتوصل إلى نتائج ومقترحات اتفعيل دور جامعة كفر الشيخ في تنتمية قيم المواطنة لدى الطلبة.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: عدم وجود فروق دالة احصائياً بيم متوسطات عينة الدراسة في استجاباتهم لدور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة تعزى إلى اختلافهم في الكلية، وذلك لجميع المحاور وللدرجة الكلية، ما عدا المحور المتعلق بالمناهج الدراسية فإنه توجد فروق دالة احصائياً، حيث قيمة " ت" دالة احصائياً عند مستو دلالة (0.05) ولصالح الكليات الانسانية، وعدم وجود فروق دالة احصائياً بين متوسطات عينة الدراسة في استجاباتهم لدور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة تعزى إلى اختلافهم في الجنس، وذلك لجميع المحاور وفي الدرجة الكلية.

في حين هدفت دراسة **(بسام الجمل،[39]2010)**، إلى التعرف على واقع الدور الذي تقوم به كليات التربية بمحافظات غزة في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين، وكذلك الوقوف على الفروق بيم استجابات الطلبة المعلمين باختلاف متغير الجامعة التي ينتسبون اليها. واسستدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، كما اعتمدت على الاستبيان الذي اعده الباحث، وطبق على عينه قوامها (500) من الطلبة المعلمين المقيدين في كليات التربية في كل من الجامعة الاسلامية، وجامعة الاقصى، وتحديداً في المستويين الثالث والرابع. و توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1. أن المتوسطات الحسابية لعبارات دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة لدة الطلبة المعلمين كما يراها الطلبة انحصرت ما بين (2.1-4.8) أي بين التقديرين القليل والعالي جداً.
2. توجد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0,05 a بين متوسط درجات طلبة جامعة الاقصى ومتوسط درجات طلبة الجامعة الاسلامية بالنسبة لدور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة. والفروق كانت لصالح طلبة جامعة الاقصى.

---

[38] - د. عبد العزيز أحمد داود، **دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة " دراسة ميدانية بجامعة كفلا الشيخ"**، (الامارات العربية المتحدة: جامعة الامارات، المجلة الدولية للابحاث التربوية، العدد 30، 2011).

[39] - د. بسام ابو حشيش، **دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظات غزة**، مرجع سابق الذكر.

وجاءت دراسة **(يحيى المرهبي،2008[40])**، بعنوان العوامل المؤثرة على قيم المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة عمران، وهدفت إلى الكشف عن أهم العوامل المؤثرة على قيم المواطنة لدى طلبة المرحاة الثانوية بمحافظة عمران، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وطبق صحيفة استبيان على عينة بلغ عددها 850 طالب، واظهرت الدراسة أن تأثير عوامل التدين على قيم المواطنة في الترتيب الاول، ويلية العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وعوامل الاتصال والإعلام حيث جاءت في الترتيب الثاني والثالث والرابع والخامس على التوالي.

وهدفت دراسة **(عبد الخالق سعد،2006[41])**، إلى التعرف على دور مدرسة التعليم الاساسي في تنمية قيم المواطنة لدى تلاميذها من خلال الابعاد التاليه: (المعلم، والادارة، والمنهج الدراسي، والانشطة)، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن الانشطة التي تمارس في المدارس تمارس بصورة شكلية وبعيدة عن اكتشاف القدرات.

أما دراسة **(أحمد ناجي،2004[42])**، هدفت الدراسة الوقوف على تصورات شباب الجامعة حول حقوق وواجبات المواطنة، وستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى وجود اختلافات بين الذكور والاناث في وجهات نظرهم حول مفهوم المواطنة والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنة، ووجود اتفاق حول ما يجب أن تقوم به الدولة لنشر ثقافة المواطنة في المجتمع.

في حين أن دراسة **(موسى علي الشرقاوي،2005[43])**، هدفت إلى الوقوف على مستوى وعى طلاب جامعة الزقازيق بقيم المواطنة، وكذلك الوقوف على الفروق بين الطلاب في وعيهم بقيم المواطنة من حيث التخصص العلمي، والجنس، ومكان السكن، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عده أهمهما وعي الطلاب بقيمة حب الوطن، والولاء والانتماء لوطنهم، وايضا وعيهم بقيمة الحرية والجماعة، بالرغم من وعي طلاب الجامعة بهذه القيم إلا انه هناك قصور في دور الجامعة في أداء رفع مستوى هذا الوعي.

أما دراسة **(محمد بن معجب الحامد،2005[44])**، جاءت بعنوان الشركة والتنسيق في تربية المواطنة، حيث هدفت إلى تحديد وظائف المؤسسات التربوية وأساليب التنسيق بينها من أجل تعزيز المواطنة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على تحليل المؤسسات التربوية وتوضيح علاقاتها ببعض واكتشاف آليات عملها اتعزيز المشاركة في ترلبة المواطنة، إذ أن المنهج الصفي لا يقتصر على

---

[40] يحيى أحمد المرهبي، **العوامل المؤثرة على قيم المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية بمحافظة عمران**، (صنعاء: جامعة صنعاء، كلية التربية، 2008.).

[41] - عبد الخالق يوسف سعد، **تنمية قيم المواطنة لدى تلاميذ التعليم الاساسى فى ضوء خبرات بعض الدول** ، (القاهرة: مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد 12، 2006).

[42] - احمد عبد الفتاح ناجي، **تصورات شباب جامعة الفيوم حول حقوق وواجبات المواطنة**، (الفيوم: جامعة الفيوم، المؤتمر العلمي الخامس عشر بكلية الخدمة الاجتماعية، الجزء الاول ، 2004).

[43] - موسى علي الشرقاوي، **وعي طلاب الجامعة ببعض قيم المواطنة**، (القاهرة: مجلة دراسات في التعليم الجانمعي، عدد 9، 2005).

[44] محمد بن معجب الحامد، **الشراكة والتنسيق فى تربية المواطنة** ، (الرياض: بحث مقدم إلى اللقاء الثالث عشر لقادة العمل التربويين المنعقد في منطقة الباحة في العربية السعوديو، مجلة المعرفه، عدد120، 2005).

جمع البيانات وانما يمضي إلى نا هو ابهد من ذلك وهو تفسيرها والمقارنه بينهاوتحليل واستخلاص الاستنتاجات المفيدة منها، ووقدم الباحث تصور للشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي في تربية المواطنة، كما قدم مجموعة اساليب لتعزيز تربية المواطنة عبر التنسيق والشراكة,

في حين دراسة **(عبد الودود مكروم، [45]2004)**، هدفت إلى التعرف على الاطر النظرية الحاكمة لدور الجامعة في تنمية قيم المواطنة، كما سعت إلى التعرف على دلالات سلوك المواطنة النشطة، وذلك في محاولة لفهم الضوابط الحاكمة لتمثيل قيم المواطنة لدى الشباب، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من المشكلات التي تعيق دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى طلبتها وهي مشكلات تتعلق بأهداف التعليم الجامعي، والمناهج الدراسية ومسئوليات أعضاء هيئة التدريس، والانشطة الطلابية.

كما أن دراسة **(عروس الزبير، 1999[46])**، هدفت إلى وصف حالة التمزق وضعف الهوية وغياب التأصيل النظري الواضحلمفهوم المواطنة والصراع الفكري بين الاطروحات المتناقضة على الساحة الجزائرية والخلفيات والمنطلقات التي تغذي هذا الصراع وتؤججه وانعكاسات ذلك على المجتمع بصفة عامة، وتناولت الدراسة المقولات الرئيسية في صياغة مفهوم المواطنة بين العموم وتشير إلى عدم وضوح مفهوم المواطنة في الخطاب السياسي، وخلصت الدراسة إلى أن الإستعمار والهيمنه الغربية والتدخل الاجنبي وتطرف بعض الجماعت الدينية أوجدت مناخاً في الفكر والممارسة يؤكد عدم استقرار مفاهيم الدولة والامة والمواطنة في الذهنية السياسية.

المحور الثاني: دراسات باللغة الانجليزية.

هدفت دراسة **(Magick Hanrey، [47]2007)**، إلى التعرف على تأثير الجامعة في تعليم الطلاب حقوق وواجبات المواطنة وأدوارهم في المجتمع المريكي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عديد النتائج منها أن ممارسة الطلاب للانشطة داخل الجامعة واشتراكهم في الحوارات والمناقشات مع المعلمين واشتراكهم في قضايا مشكلات المجتمع وفهم الموضوعات الاجتماعية والسياسية داخل الجامعة وخارحها واعدادهم للتعامل نع التحديات التي تواجههم في الحياة وتعليمهم الاسلوب الديمقراطي للاسهام في غرس وتدعيم قيم المواطنة.

---

[45] - عبد الودود مكروم، **الإسهامات المتوقعة للتعليم الجامعي في تنمية قيم المواطنة**، (القاهره: مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد العاشر، العدد 33، 2004).

[46] **- عروس الزبير، مفهوم المواطنة بين المحلية والعالمية في خطاب الحركة الاسلامية في الجزائر، (القاهره: مركز البحوث العربية**، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، 1999).

[47] Magick Hanray , post 16 ciitenship in colleges an introduction to effective practice, Lerrning and skills net work -,(United Statet:2007).

في حين دراسة (**Mandel karsten،2003**[48])، هدفت إلى التعرف على دور الانشطة والبرامج التي تقدمها الجامعة في تنشيط قيم المواطنة لدى الطلبة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ونوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن طرقة التعليم والبحث لبقلئم على المشاركة المجتمعية والتدريب المستمر بغية التعامل الفعال مع قضايا المجتمع والتفاعل معها في تعليمهم داخل الجامعة ساعدت على تدعيم قيم المواطنة لدى الطلبة، كما ساعد وعي الطلبة وانغماسهم في التغييرات والتحولات التي تحدث للمجتمع في تعزيز قيم المواطنة لديهم.

أما دراسة (**Robert Woyach،1992**[49])، جاءت بعنوان الثقافة في تربية المواطنة، وهدفت إلى البحث في مفهوم المواطنة ومفهوم القيادة والروابط بينها، كما بينت كيفية تفعيل دور القيادة في حل المشكلات المتعلقة بالمواطنة، وخلق الدوافع لدى النشئ، واوصت الدراسة بأن تقوم مدرس التعليم العام بالدور الرئيس في تنمية القيادة والمواطنة.

تعقيب عام على الدراسات السابقة.

تبين من خلال هذا العرض للدراسات السابقة ما يلي:

معظم الدراسات ركزت على دور الجامعات والمدارس في تنمية قيم المواطنة منها دراسة (**بسام الجمل، 2010**)، ودراسة (**يحيى المرهبي،2008**)، ودراسة (**عبد الخالق سعد، 2006**)، ودراسة (**أحمد ناجي، 2004**)، ودراسة (**موسى علي الشرقاوي، 2005**)، ودراسة (**عبد الودود مكروم، 2004**)، ودراسة **Magick Hanrey، 2007**)، ودراسة (**Mandel karsten،2003**)، وكأن تعليم المواطنة عبر غرس القيم، وبناء الاتجاهات الايجابية حيال القضايا الناشئة في المجتمع، ورفع مستوى المعارف سواء منها السياسية والاجتماعية وخلافها، لا يتم الا عبر المدارس والجامعات، علماً أنه قد يكون للعديد من المؤسسات دوراً محورياً في عماية تنمية قيم المواطنة ومنها المؤسسة الامنية بكافة أذرعها.

1. معظم الدراسات السابقة لم تتناول الامن أو الاشارة اليه باعتباره حق من حقوق المواطنة.
2. معظم الدراسات السابقة لم تجري الربط بين التنمية بالمفهوم الشامل والامن بوصفة حقاً من حقوق الانسان، ومؤشراً هاماً من مؤشرات المواطنة، حيث أن الامن وحفظه وفرض القانون مناط الدور الرئيس للمؤسسة الامنية في أي دولة كانت، والدور الرئيس المناط في المؤسسة الامنية الفلسطينية هو في الواقع فرض الامن والقانون في المجتمع الفلسطيني.

استفادت الدراسة من الدراسات السابقة:

1. تحديد مشكلة الدراسة.

---

[48] - **Mandel karsten . exmining the impact of university international participation in agtive citizenship. The case of student,s praxcal participation in Meexico Canada Rural development Exchange, (University of Toronto Canada: 2003)**

[49]**- Robert Woyach , leagership in civic Education , ERICK Digest date of publiction 1992**

2. تحديد أهداف الدراسة، وتساؤلاتها، وفرضياتها، ومتغيراتها، ومجتمعها وعينتها.
3. إعداد صحيفة الاستبان من حيث أبعادها، ومجالاتها، وفقراتها، وكذلك معالجة البيانات الإحصائية.

إكساب الباحث معلومات ومهارات للتغلب على العقبات التي واجهته أثناء تطبيق الدراسة الميدانية.

تميزت الدراسة عن الدراسات السابقة:

1. بتناولها تنمية قيم المواطنة للضباط العاملين في جهاز الشرطة الفلسطينية، بينما الدراسات السابقة تناولت معظمها تنمية قيم المواطنة لطلبة الجامعات أو المدارس
2. الدراسة تتناول دور المؤسسة الامنية في تنمية قيم المواطنة، باعتبارها من الموسسات الهامة التي تضطلع بدوراً محورياً في العملية التنموية بالمفهوم الشامل والتي يعد المواطن الركيزة الاساسية بها.
3. بشمولية عينة الدراسة حيث بلغت (450) مفردة، وهي نسبة تفوق حجم العينات التي تناولتها كل الدراسات السابقة بلا استثناء.
4. بالتركيز على المتغيرات الاقتصادية/الاجتماعية الواردة في صحيفة الاستبيان، والتي شكلت خصائص عينة الدراسة (مكان سكن الضابط، الرتبة العسكرية للظابط، مستوى تعليم الضابط، مستوى تعليم أب الضابط، سنوات الخدمة العسكرية للضابط، ومستوى تعليم أم الضابط، والدخل الشهري بالدولار للضابط).
5. بشمولية مجتمع الدراسة، حيث تم اختيار جهاز الشرطة الفلسطينية لتطبيق الجزء الميداني كون جهاز الشرطة يعد اكبر الاجهزة الامنية من حيث التعداد أفراداً وضباطاً، والمهام المناطة به التي تعد على تماس مباشر مع المواطنيين الفلسطينين.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

يتضمن هذا الفصل عرضا شاملا ومفصلا لإجراءات الدراسة الميدانية ونتائجها، وذلك في أربعة مباحث، يعرض المبحث الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، ويتناول المبحث الثاني تحليل نتائج قياس مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية والمتمثلة الانتماء، والحرية، والمساواة والعدالة الاجتماعية، ويعرض المبحث الثالث دور المناخ الداخلي العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط، في حين أن المبحث الرابع فيعرض دور الورش والدورات الداخلية لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة، أما المبحث الخامس فيعرض دور الضابط العامل لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيمة المواطنة .

المبحث الاول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

يتضمن هذا المبحث الخطوات والإجراءات ومنهجية الدراسة التي حاول الباحث من خلالها جمع البيانات للإجابة عن تساؤلات الدراسة، كما يتناول المبحث وصفاً لمجتمع الدراسة وعينتها.

أ. تساؤلات الدراسة.

سعت الدراسة إلى التعرف على مستوى قيم المواطنة، ودور المناخ الداخلي العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة، ودور الورش والدورات الداخلية لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة، و دور الضابط العامل لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيمة المواطنة، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات وفحص فرضياتها.

1. ما مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية والمتمثلة في الانتماء، والحرية، والمساواة والعدالة الاجتماعية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية؟
2. هل من دور للمناخ الداخلي العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى ضباط الجهاز؟ .
3. هل من دور للورش والدورات الداخلية لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى ضباط الجهاز ؟.
4. هل من دور للضابط العامل لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيمة المواطنة؟.

ب. فرضيات الدراسة.

1. لا يسهم جهاز الشرطة الفلسطيني في تنمية قيم المواطنة لدى المواطنين الفلسطينين.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى ابعاد قيم الموامنه المتمثلة في الانتماء، والحرية، والمساواة والعدالة الاجتماعية لدى ضباط الجهاز الشرطة الفلسطينية تعزى إلى المتغيرات الإجتماعية/الإقتصادية (مكان السكن، والرتبة العسكرية، ومستوى تعليم الضابط، سنوات خدمة الضابط، والدخل الشهري بالدولار للاسرة).
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى إسهام المناخ الداخلي العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى ضباط الجهاز تعزى إلى المتغيرات الإجتماعية/الإقتصادية سالفة الذكر.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى اسهام الورش والدورات الداخلية لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى ضباط الجهاز تعزى إلى المتغيرات الإجتماعية/الإقتصادية سالفة الذكر.
5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى إسهام للضابط العامل لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيمة المواطنة تعزى إلى المتغيرات الإجتماعية/الإقتصادية سالفة الذكر.

ج. أداة الدراسة

1. أعد الباحث صحيفة استبيان من (70) مكونه من أربعة أبعاد لقياس مستوى درجة ابعاد قيم الموامنه المتمثلة في الانتماء، والحرية، والمساواة والعدالة الاجتماعية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية، وقياس مستوى درجة دور إسهام المناخ الداخلي العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط، وقياس مستوى درجة دور اسهام الورش والدورات الداخلية لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة، وقياس مستوى درجة دور إسهام الضابط العامل لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيمة المواطنة.
2. أبعاد صحيفة الاستبيان تم تقسيمها إلى بعدين على النحو التالي:

أ- البعد الأول: قيم المواطنة لدى ضبتط جهاز الشرطة الفلسطينية تكونت من (الفقرات 1-27)، وتتفرع إلى قيم (الانتماء، والحرية، والمساواة والعدالة الاجتماعية).

ب- البعد الثاني: دور المناخ الداخلي العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة تكون من الفقرات (28-42).

ت- البعد الثالث: دور الورش والدورات الداخلية لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة، وتكون من الفقرات (43- 61).

ث- البعد الرابع: دور الضابط العامل لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيمة المواطنة، وتكون من الفقرات (62- 70).

3. اختبار صدق الأداه، حتى يتحقق الباحث من صدق أداة الدراسة اعتمد على أنواع الصدق الآتية:

أ. صدق المحكمين، يشير إلى قدرة أداة الدراسة على قياس الموضوع الذي صُممت من أجله، ويتعلق ذلك بآراء المحكمين الذين تم اختيارهم من أساتذة الجامعات المتخصصين في العلوم السياسية وعلم الاجتماع وعلم النفس، وطُلب من المحكمين إبداء الرأي في ابعاد فقرات الدراسة وفقراتها؛ من حيث صياغة الفقرات، ومدى مناسبتها للبُعد الذي وُضعت له، إما بالموافقة عليها أو تعديل صياغتها أو حذفها لعدم أهميتها، وقد تمّ التعديل في عدد من فقرات صحيفة الاستبيان، وشارك بتحكيم اختبار قياس المعرفة السياسية وصحيفة الاستبيان كل من الأساتذة الأفاضل.[50]

2. صدق الاتساق الداخلي: للتأكد من صدق الاتساق الداخلي قام الباحث بحساب معامل الثبات لمجالات صحيفة الاستبيان كل فقرة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه في هذه الدراسة، فأتت جميع فقرات أداة الدراسة ذات علاقة ارتباطيه موجبة ودالة إحصائيا مع مجالها عند مستوى دلالة (0.05)، مما يوضح إلى أن أداة الدراسة حققت درجة مرتفعة من الاتساق الداخلي، والجداول الآتية توضح ذلك:

د. صدق ثبات الدراسة

جدول رقم (1)

معامل الثبات لمجالات صحيفة الاستبيان:

المجال	اسم المجال	
	معامل الثبات لقسم الانتماء	**.772**
	معامل الثبات لقسم الحرية	**.811**
	معامل الثبات لقسم المساواة والعدالة الاجتماعية	**.768**
	معامل الثبات لبعد قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية	**.932**
	معامل الثبات لبعد دور المناخ العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة.	**.937**
	معامل الثبات لبعد دور ورش العمل والدورات الداخلية لدى جهاز الشرطة في تنمية قيم المواطنة.	**.951**
	معامل الثبات لبعد دور الضابط نفسه في تنمية قيم المواطنة لدى منتسبي جهاز الشرطة	**.911**
	معامل الثبات لجميع لفقرات الاستبانه	**.996**

يتضح من جدول رقم (1) أن معامل الثبات لفقرات صحيفة الاستبيان عالي ويفي باغراض الدراسة، إذ بلغ عدد فقرات صحيفة الاستبيان (70) فقرة.

د. مجتمع الدراسة وعينتها.

[50]-انظر: ملحق رقم 3.

تكون مجتمع الدراسة من جميع ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية من رتبة ملازم لغاية عميد فأعلى وفق بيانات الادارة والتنظيم (2016)، وبلغ عددهم (4500) ضابطاً.

وقام الباحث باختيار عينة طبقية عشوائية، لا يقل حجمها عن (10%) من مجتمع الدراسة، كما أخذ الباحث إمكانية عدم استرداد عدد من الاستبانات أو إهمالها من قبل الضباط قبل البدء بالتحليل، ولذلك وزّع الباحث (450) استبانه، صلح منها للتحليل (437)، وهذا يعني أنّ النسبة المئوية للعينة يُشكّل (10%) من مجتمع الدراسة، وتم استبعاد (13) استبانه، (3) منها غير مستردة، و(10) لم تصلح للتحليل بسبب عدم اكتمال الإجابة.

وفيما يلي عرض مفصل لخصائص عينة الدراسة وفق متغيراتها الاجتماعية/الاقتصادية، كما هو موضح الجداول الآتية:

1. **توزيع عينة الدراسة وفق متغير مكان السكن.** يبين جدول رقم (2) إلى توزيع عينة الدراسة وفق متغير **مكان السكن**

جدول رقم (2)

توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغير مكان السكن

مكان السكن	التكرار	النسبة المئوية
مدينة	122	34.5
قرية	189	53.4
مخيم	34	9.6
قيمة مفقودة	9	2.5
المجموع	354	100.0

يتضح من جدول رقم (2) أن النسبة الاكبر من عينة الدراسة هم من سكان القرى، بنسبة مئوية (53.4%)، والنسبة المئوية الاقل كانت سكان المخيمات (9.6%)، قد يعزى ذلك إلى أن ابناء المدن يميلون للعمل في القطاع الخاص أكثر من العمل في القطاع العام، هذا بالاضافة إلى أن جهاز الشرطة الفلسطينية في السنوات الاخير ركز في استيعابة للمستجدين على حملة الشهادات العلمية لا سيما منها الدرجة الجامعية الاولى البكالوريوس كون العمل اصبح متخصصاً، إذ انه معلوم أن ابناء القرية في فلسطين يميلون لاستكمال مسيرتهم الدراسية اكثر من ابناء المدينة، هذا ما يفسر النتائج السابقة حسب متغير مكان السكن.

وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني و التي بينت بالإعتماد على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007 أن نسبة سكان الحضر عام 2015 في فلسطين (73.9%)، ونسبة سكان الريف (16.7%)، ونسبة سكان المخيمات (9.4%)[51].

2. **توزيع عينة الدراسة وفق متغير الرتبة العسكرية،** يبين جدول رقم (2) إلى توزيع عينة الدراسة وفق متغير الرتبة العسكرية.

جدول رقم (3)

توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغير الرتبة العسكرية

الرتبة العسكرية	التكرار	النسبة المئوية
ملازم - نقيب	229	64.7
رائد-عقيد	113	31.9
عميد فأعلى	0	0
قيمة مفقودة	12	3.4
المجموع	354	100.0

يتضح من جدول رقم (2) أن النسبة الاكبر من عينة الدراسة هم من ملازم – نقيب بنسبة مئوية (64.7%)، والنسبة المئوية الاقل كانت رائد- عقيد (31.9%)، وتلك النتائج تتفق في واقع الحال مع التركيب العمري للسكان في فلسطين، إذ يظهر التركيب العمري للسكان الفلسطينين أنه مجتمع فتي، إذ قدرت نسبة الأفراد في الفئة العمرية (14-0) سنه في فلسطين منتصف عام 2015 حوالي (39.4%) من مجمل السكان بواقع (37.2%) في الضفة الغربية و(43.0%) في قطاع غزة[52]، على افتراض أن عُمر الضابط الذي يتقلد رتبة ملازم – نقيب تتراوح بين 33/23 عام، كما أنه معلوم أن جهاز الشرطة الفلسطينية اجرى في السنوات الاخيرة تغيرات ايجابية منها استيعاب المزيد من فئة الشباب الفلسطيني في صفوفه سيما منهم خريجي الجامعات الفلسطينية فضلاً عن خريجي الكليات العسكرية في البلدان العربية المجاورة.

3. **توزيع عينة الدراسة وفق متغير مستوى تعليم الضابط ، يبين جدول رقم (3) إلى توزيع عينة الدراسة وفق متغير مستوى تعليم الضابط.**

جدول رقم (4)

توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغير مستوى تعليم الضابط

[51] - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين 2015، (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015)، ص 13.

[52] - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2015، (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015)، ص53.

مستوى تعليم الضابط	التكرار	النسبة المئوية
ثانوية فأقل	104	29.4
بكالوريوس	211	59.6
ماجستير فأعلى	20	5.6
قيمة مفقودة	19	5.4
المجموع	354	100.0

يتضح من جدول رقم (3) أن النسبة الاكبر من عينة الدراسة هم من حملة درجة البكالوريوس بنسبة (59.6%)، والنسبة المئوية الأقل كانت ماجستير فأعلى بنسبة (5.6%)، ويُفسر الباحث النتائج السابقة بأن جهاز الشرطة الفلسطينية يركز في استيعاب المنسبين الجدد من الفئة المتعلمة والحاصلة على الدرجة الجامعة الاولى (البكالوريوس)، ما يشي بتطور حاصل على مسيرة التعليم العالي في فلسطين من الزيادة الملحوظة في عدد الجامعات الفلسطينية وعدد الطلبة الخريجين منها وذلك كما يشير جدول رقم (5) الجامعات الفلسطينية تصنيفها وسنة تأسيسها وموقعها 2013/2012م

جدول رقم (5)
الجامعات الفلسطينية تصنيفها وسنة تأسيسها وموقعها 2013/2012م

الرقم	الاسم	تصنيفها	سنة التأسيس	الموقع
.1	جامعة الأزهر	عامة	1991م	خانيونس
.2	جامعة النجاح الوطنية	عامة	1977م	نابلس
.3	الجامعة العربية الأمريكية	خاصة	1997م	جنين
.4	الجامعة الإسلامية	عامة	1978م	غزة
.5	جامعة الأقصى	حكومية	1991م	رفح
.6	جامعة الخليل	عامة	1971م	الخليل
.7	جامعة بوليتكنيك فلسطين	عامة	1978م	الخليل
.8	جامعة بيت لحم	عامة	1973م	بيت لحم
.9	جامعة القدس	عامة	1984م	ابو ديس – القدس
.10	جامعة بيرزيت	عامة	1972م	بير زيت
.11	جامعة فلسطين التقنية-طولكرم-خضوري	حكومية	1930م	طولكرم
.12	جامعة غزة للبنات	خاصة	2007م	شمال غزة
13	جامعة فلسطين	خاصة	2008م	شمال غزة
.14	**جامعة الاستقلال(الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية)**	حكومية	2007م	أريحا

المصدر: دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التعليم العالي الفلسطيني، **واقع التعليم العالي الفلسطيني أرقام إحصائيات**،(رام الله: وزارة التعليم العالي الفلسطيني، الإدارة العامة للتطوير والبحث 2010 م).

يتضح من الجدول رقم (4) أن عدد الجامعات في فلسطين (14) جامعة، ثلاثة منها حكومية، وثلاثة خاصة، وثمانية عامة، أما حول التعليم المفتوح فيوجد في فلسطين جامعة واحدة وهي جامعة القدس المفتوحة وتصنف على أنها جامعة عامة وأسست عام 1990/1991م[53]. ويشير جدول رقم (6) الطلبة الخريجين من الجامعات الفلسطينية 2003/2013م

جدول رقم (6)

الطلبة الخريجين من الجامعات الفلسطينية 2003/2013م

الرقم	السنة الدراسية	عدد الخريجين (بكالوريوس)	عدد الخريجين/القدس المفتوحة (بكالوريوس)	المجموع	التغير الحاصل
1	2004/2003م	9292*[54]	2409[55]	11701	
2	2005/2004م	9450	3751[56]	13201	1500
3	2006/2005م	11848	4397[57]	16245	3044
4	2007/2006م	13737	5025[58]	18762	2517
5	2008/2007م	13601[59]	4929[60]	18530	232
6	2010/2009م	15359[61]	6243[62]	21602	3072
7	2011/2010م	16320[63]	6748[64]	23068	1466
8	2012/2011م	17794[65]	6356[66]	24150	1082

[53]- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني 2013/2012 م**، مرجع سابق الذكر، ص6.

[54]- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية،وزارة التربية التعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني 2004/2003م**، مرجع سابق الذكر, ص45.

* هذا العدد مجموع خريجي الجامعات الفلسطينية باستثناء مجموع خريجي جامعة القدس أبو ديس عدم توفر البيانات من قبل الجامعة نفسها وزارة التعليم العالي الفلسطيني, وفق البيانات المنشورة في الدليل الإحصائي للجامعات الفلسطينية 2004/2003.

[55]- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية،وزارة التربية التعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني 2004/2003,** مرجع سابق الذكر, ص45.

[56]- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني, 2005/2004م**، مرجع سابق الذكر، ص9.

[57]- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني، 2006/2005م**، مرجع سابق الذكر، ص13.

[58]- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني،2007/2006م**، مرجع سابق الذكر, ص13.

[59]- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني، 2008/2007م**، مرجع سابق الذكر، ص168.

[60]- المرجع السابق الذكر, ص163.

[61]- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني، 2010/2009م**، مرجع سابق الذكر، ص124.

[62]- المرجع السابق الذكر, ص130.

[63]- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني، 2011/2010م**، مرجع سابق الذكر، ص95.

[64]- المرجع السابق الذكر، ص101.

9	2013/2012م	18792	[67]6812	25604	1454

يتضح من جدول رقم (5) أن عدد الخريجين من الجامعات الفلسطينية آخذاً بالزيادة ويعزى ذلك للاسباب التالية:

تطور متسارع في المخرجات الأساسية لنظام التعليم العالي في فلسطين.

مؤشر على تطور الجامعات الفلسطينية من حيث القدرة على استيعاب أعداد متزايد من الطلبة في كل عام، الأمر الذي يحمل في طياته أيضاً توسع في البرامج التعليمية والأكاديمية التي تأخذ بعين الاعتبار ميول ورغبات الطلبة في تخصصات جديدة.

4. **توزيع عينة الدراسة وفق متغير سنوات خدمة الضابط ،** يشير جدول رقم (7) إلى توزيع عينة الدراسة وفق متغير **سنوات خدمة الضابط**.

جدول رقم (7)

توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغير سنوات خدمة الضابط

سنوات خدمة الضابط	التكرار	النسبة المئوية
5 سنوات فأقل	23	6.5
6-10 سنوات	61	17.2
11-15 سنة	94	26.6
أكثر من 15 سنة	163	46.0
قيمة مفقودة	13	3.7
المجموع	354	100.0

يتضح من جدول رقم (6) أن النسبة الاكبر من عينة الدراسة هم من خدموا في جهاز الشرطة الفلسطينية أكثر من 15 سنة بنسبة (46.0%)، والنسبة المئوية الاقل كانت من خدموا في جهاز الشرطة الفلسطينية 5 سنوات فأقل بنسبة (6.5%)، ويُفسر الباحث النتائج السابقة.

5. **توزيع عينة الدراسة وفق متغير الدخل اشهري بالدولار للاسرة ،** يشير جدول رقم (7) إلى توزيع عينة الدراسة وفق متغير الدخل اشهري بالدولار للاسرة .

جدول رقم (8)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدخل الشهري بالدولار للاسرة

---

[65]- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني، 2012/2011م**، مرجع سابق الذكر, ص161.

[66]- المرجع السابق الذكر، ص167.

[67]- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني، 2013/2012م**، ص6.

الدخل الشهري بالدولار	التكرار	النسبة المئوية
750-550	92	26.0
950-750	105	29.7
1150-950	102	28.8
1500-1150	47	13.3
قيمة مفقودة	8	2.3
المجموع	354	100.0

يتضح من جدول رقم (7) أن الدخل الشهري للاسرة الاكثر انتشاراً بين الفئات الثلاثة (950-750 دولاراً) إذ بلغت نسبته (29.7%)، و (1150-950) بنسبة (28.8%)، و (750-550) بنسبة (26.0%) ، أما النسبة المئوية الأقل كانت (1500-1150) بنسبة (13.3) ، ويُفسر الباحث النتائج السابقة.

وقام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية لقيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية والمتنثلة في قيم الانتماء والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية لدى عينة الدراسة، وتم حساب المتوسط المرجح لإجابات أفراد العينة على فقرات أبعاد القيم باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، وذلك من أجل معرفة آراء المبحوثين (أفراد عينة الدراسة) وعمل المقارنات المختلفة، كما هو مبين في في جدول رقم (8).

جدول رقم (9)

مقياس ليكرت الخماسي لقياس القيم

القيمة	الوزن
موافق	1
موافق بشدة	2
محايد	3
معارض	4
معارض بشدة	5

وأعتمد الباحث المقياس الاتي للمتوسطات الحسابية لتقدير درجة قيم المواطنة، كما يشير جدول رقم (9) إلى مقياس حساب المتوسط المرجح لقيم المواطنة .

جدول رقم (10)

مقياس حساب المتوسط المرجح لقيم المواطنة

المتوسط	الوزن
4.21 فأكثر	درجة مرتفعة جدا
4.20-3.41	درجة مرتفعة
3.40-2.61	درجة متوسطة
2.60-1.81	درجة منخفضة
أقل من 1.81	درجة منخفضة جدا

المبحث الثاني: نتائج تحليل مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية.

أ. قيمة الانتماء لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية، ويشير جدول رقم (11)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبية المئوية لفقرات بعد قيمة الانتماء

جدول رقم (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبية المئوية لفقرات بعد قيمة الانتماء

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	الإنتماء يعزز قيمه الوحده الوطنيه.	4.50	.719	90%	موافق بشدة
2	أكون منتمياً للوطن يعني أن أكون متسامحاً.	4.00	.980	80%	موافق
3	أفتخر بأني فلسطني الجنسيه.	4.71	.603	94%	موافق بشدة
4	بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة لا أفكر بالهجرة إلى خارج الوطن.	3.86	1.16	77%	موافق
5	الجنسية الأجنبية لم تفتح لي آفاقاً جديدة في الحياة.	3.51	1.14	70%	موافق
6	انتمائي لفلسطين في مقدمة دوائر الانتماء الأخرى كالعروبة و الإسلام و العائلة.	3.96	1.09	79%	موافق
7	أمانع من الزواج من أجنبية لغرض الحصول على الجنسية.	3.63	1.30	73%	موافق
8	البقاء في فلسطين يندرج في إطار مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.	4.50	.801	90%	موافق بشدة
9	قراري في الانتساب إلى جهاز الشرطة الفلسطينية يعبر	4.28	.929	86%	موافق بشدة

	عن انتمائي لفلسطين.				
10	المشاركة في النشاطات ذات الطابع المجتمعي يعزز الأنتماء إلى فلسطين.	4.28	.731	86%	موافق بشدة
	الدرجة الكلية	4.12	.557	82%	موافق بشدة

يتضح من الجدول رقم (11) أن الدرجة الكلية لقيمة الانتماء حققت متوسطاً حسابياً (4.12) بتقدير موافق بشدة، وانحرافاً معياريا (557 .) بتقدير موافق، فقد حققت الفقرة رقم (3) أعلى متوسط حسابي (4.50)، وانحراف معياري (603 .) بتقدير موافق بشدة، ويعزى ذلك إلى الانتماء الصادق و الإحساس بحب الوطن والذوبان الوجداني الشعوري بأحداثه ومتغيراته والتأثر إيجاباً برفعته ووحدة كيانه وقوته ورقيه، والتناغم مع السلم الاجتماعي وإن تعددت البرامج السياسية والمشارب الفكرية.

وهذا مؤشر على دلالات الوطنية الحقيقية الصحيحة، كاحساس الضابط بالحب الكبير لوطنه وحب المجتمع الذي يشاركه هذا الوطن بغض النظرعن التوجهات والاختلاف السياسي والفكري.

كما أن الفقرة رقم (8) حققت متوسط حسابي (4.50)، وانحراف معياري (801.) بتقدير موافق بشدة، ويدلل ذلك على حالة شعور الضابط بالانضمام إلى مجموعة، ويعبر ذلك عن علاقةٍ شخصيةٍ حسيةٍ ايجابية، يبنيها الضابط مع أشخاصٍ آخرين أو مجموعةٍ ما، مجسداً انتماءه إلى الوطن فيعني تلك الحالة والشعور بالانضمام إلى الوطن، وتكوين علاقةٍ ايجابيةٍ مع الوطن، وتكوين علاقةٍ قويةٍ تربطه بالوطن، والوصول إلى أعلى درجات الإخلاص للوطن. ويترجم ذلك من خلال استعداده النفسي لأنْ يسلك كل السلوكيات الايجابية والتي من واجبها أن تخلق منه شخصاً منتمياً، محباً، مخلصاً لوطنه، مدافعاً عنه من أي عدوٍ أو ضرر.

أما الفقرة رقم (10) فقد حققت متوسط حسابي (4.28)، وانحراف معياري (731.) بتقدير موافق بشدة، فيدل ذلك على قدرة الضابط على التعايش السلمي مع كافة شرائح المجتمع وأطيافه المتعددة والمتنوعة على أساس المشاركة الوطنية والحوار الوطني البناء والتوافق على القضايا المشتركة، وتسهيل تقديم الخدمات الامنية التي تسهم في دفع عجلة التنمية بمفهومها الشامل نحو الامام، والتعاون في القضاء على العقبات والعراقيل التي توقف عجلة التنمية والتطور، والتنافس بقوة في خدمة الوطن وأبنائه والعمل على تحريره من كافة القيود المفروضة عليه داخلياً أو خارجياً، والمشاركة الإيجابية في خدمة الوطن، وتقدم واجب الوفاء تجاه وطنه الذي احتضنه ورضي به عضواً ينتظر منه الكثير والكثير.

ب.النتائج بقيمة الحرية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية، ويشير جدول رقم (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبية المئوية لفقرات بعد قيمة الحرية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية

جدول رقم (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبية المئوية لفقرات بعد قيمة الحرية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
11	الحرية هي التحرر من القيود التي تكبل طاقات الضابط وإنتاجه سواء كانت قيوداً مادية أو معنوية.	4.17	.828	83%	موافق
12	الحرية تعني قدرة الضابط على اتخاذ القرار المسئول وفقا للصلاحيات .	4.20	.818	84%	موافق
13	الاستبداد يقود المجتمع إلى الانشقاق والتفكك ويحد من الحريات المدنية والسياسية.	4.30	.859	86%	موافق بشدة
14	الحرية المسئولة تؤدي إلى قوة الدولة وضمان طاعة القانون.	4.27	.785	85%	موافق بشدة
15	الإكراه يجعل من الدولة قوة كابتةً للحريات ومن القانون حالة تعسفية.	4.21	.852	84%	موافق بشدة
16	الحرية تعزز ثقة الضابط بنفسه.	4.32	.816	86%	موافق بشدة
17	توافر أجواء الحرية وفقا للقانون تدفع الضباط لتقبل النقاش بروح التمحيص والفهم.	4.26	.742	85%	موافق بشدة
18	سياسات جهاز الشرطة الفلسطينية توفر مساحة من الحرية للضباط للتعبير عن الرأي.	3.57	1.17	71%	موافق
19	الحرية المسؤوله ترفع الروح المعنوية للضباط وإحساسهم الداخلي بالاستقلال.	4.33	.750	87%	موافق بشدة
	الدرجة الكلية	4.18	.557	84%	موافق

يتضح من جدول رقم (12) أن الدرجة الكلية لقيمة الانتماء حققت متوسطاً حسابياً (4.18) بقدير موافق بشدة، وانحرافاً معياريا (557 .) بتقدير موافق، مما يعني أن درجة استجابات عينة الدراسة موافقة بشدة حيال قيمة الحرية، فقد حققت الفقرة رقم (19) أعلى متوسط حسابي (4.33)، وانحراف معياري (750.) بتقدير موافق بشدة، ويعزى ذلك إلى أن اعتقاد الضابط بأنه إنساناً متحرراً اجتماعياً يرفض الخنوع والذلة ويحتفظ بحرّيته في المجتمع، ويحتفظ في ذات الوقت بحرّيته على صعيد الأخلاق والمعنويات، أي يحتفظ بحرّية عقله وضميره.

أما الفقرة (16) حققت متوسط حسابي (4.32)، وانحراف معياري (816.) بقدير موافق بشدة.

في حين أن الفقرة (18) حققت متوسط حسابي (3.57)، وانحراف معياري (1.17) بتقدير موافق، ويعزى ذلك أن الضابط العامل في جهاز الشرطة الفلسطينية يشعر بأن سياسيات الجهاز تسهم بشكل ضعيف في توفير مساحة من حرية التعبير، ويعود ذلك إلى القوانين الناظمة لأداء العملية العسكرية والامنية وقيمها، كالانضباط والالتزام وتنفيذ الاوامر العسكرية وخضوع الرتب العسكرية الدنيا إلى الرتب العليا التي لا تتيح في الكثير من الاحيان مجالا لحرية التعبير عن الرأي.

ج.النتائج بقيمة المساواة والعدالة الاجتماعية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية.

جدول رقم (13)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبية المئوية لفقرات بعد قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
20	الثقافة السائدة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية تعزز فرص المساواة بين المواطنين .	4.11	.966	82%	موافق
21	المساواة والعدالة الاجتماعية تساعد على استتباب الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص.	4.26	.744	85%	موافق بشدة
22	الظلم الاجتماعي يؤثر تأثيراً كبيراً على سلوك وأخلاق الضباط.	4.24	.813	85%	موافق بشدة
23	المجتمع الذي تغيب فيه المساواة والعدالة الاجتماعية يعلوه الظلم ويسوده القهر.	4.29	.818	86%	موافق بشدة
24	المساواة بين اثنين يعني أن لهما نفس الحقوق وعليهما نفس الواجبات.	4.11	.948	82%	موافق
25	إن الفساد والمحسوبية تحد من المساواة والعدالة الاجتماعية.	4.25	.795	85%	موافق بشدة
26	سياسات جهاز الشرطة الفلسطينية تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.	4.10	.995	82%	موافق
27	القوانين والتشريعات تسهم في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين الضباط.	3.93	1.07	79%	موافق
	الدرجة الكلية	4.16	.556	83%	موافق
	الدرجة الكلية لبعد قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية.	4.16	.435	83%	موافق

يتضح من الجدول رقم (13) أن الدرجة الكلية لقيمة المساواة والعدالة الاجتماعية حققت متوسطاً حسابياً (4.16)، وانحرافاً معياريا (435.)، مما يعني أن درجة استجابات عينة الدراسة بتقدير موافق حيال قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية، فقد حققت الفقرة رقم (21) متوسط حسابي (4.24)، وانحراف معياري (744.) بتقدير موافق، ويعزى ذلك إلى اعتقاد الضباط العاملين في جهاز الشرطة الفلسطينية أن مبدأ المساواة وعدم التمييز هو حجر الزاوية في العدالة الاجتماعية، بل كثيرا ما ينظرون إلى العدالة الاجتماعية كمرادف للمساواة، ولكن يجب الانتباه إلى أن العدالة الاجتماعية لا تعني المساواة الكاملة أو المطلقة، إذ يشير مبدأ المساواة في الحقوق إلى أن فكرة العدالة الاجتماعية لا تنفصل عن فكرة حقوق الإنسان، فالعدالة

الاجتماعية استحقاق أساس للضابط نابع من جدارته كإنسان بالتمتع بمجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية، والمدنية والسياسية من ناحية أخرى على نحو ما هو مقرر في القانون الاساسي الفلسطيني المعدل للعام 2003، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيره من العهود والاتفاقيات الدولية المعنية.

وكما أن الضباط من خلال هذه الاستجابة نستطيع القول أنهم اقرنوا المساواة في الفرص بثلاثة شروط:

1. عدم التمييز بينهم وإزالة كل ما يؤدى إليه من عوامل، وغياب ما يترتب على التمييز من نتائج سلبية كالتهميش والإقصاء والحرمان من بعض الحقوق.
2. توفير الفرص حيث لا معنى للحديث مثلا عن التكافؤ في الفرص إذا كانت التهميش شائعاً وهو ما يرتب التزاماً على جهاز الشرطة الفلسطينية بوضع السياسات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوافر فرص العمل المتساوي بين الضباط.
3. تمكين الضباط من الاستفادة من هذه الفرص ومن التنافس على قدم المساواة.

في حين أن الفقرة (22) حققت متوسط حسابي (4.24)، وانحراف معياري (813.) بتقدير موافق بشدة، ويعزى ذلك إلى إدراك الضباط أن للظلم آثار سلبية على النفس، فالشعور بالظلم يرهق النفس ويؤدي إلى الحسرة والمرارة، وقد يؤدي إلى الاكتئاب أو غير من الإضطرابات النفسية وخاصة حينما يجد الضابط نفسه مقهوراً مغلوباً على أمرة وغير قادر على رد الظلم عن نفسة، وليس بالضرورة أن يكون الظالم كبيراً أو ذوي المراتب العليا، ولكن قد يقع الظلم من عامة الناس بعضهم لبعض، فيأكل أحدهم حقاً، وقد يعجز المظلوم عن دفع الظلم عن نفسه، فيسري في نفسه شعوراً بالمرارة والأسى وقد يستمر هذا الشعور ليتحول إلى اضطراب يتناسب مع حجم الشعور بالظلم.

أما الفقرة (27) فقد حققت متومتوسط حسابي (3.93) بتقدير موافق، وانحراف معياري (1.07) بتقدير موافق، ويعزى ذلك إلى اعتقاد الضباط أن العدالة من أسمى وأقدم الفضائل الإنسانية، فهي رغبة الإنسان في إحقاق الحق ورد الظلم في كل زمان ومكان، نص عليها القانون الاساسي الفلسطيني المعدل للعام 2003، وصاغتها التشريعات القانونية الاخرى في فلسطين، فهي غاية وجوهر القانون، وأساسها المساواة المرتبطة بالدور الاجتماعي للقانون، من أجل محو الامتيازات الخاصة وأي فوارق مصطنعة بين أفراد المجتمع من جانب، ومن الجانب الاخر بين والضباط العاملين في جهاز الشرطة الفلسطينية، وقد ترسّخت في مضمون العقد الاجتماعي بين السلطة الوطنية الفلسطينية والمواطن والضابط لحماية واحترام حقوقه، مثل حق الحياة والحرية والمساواة والعمل والتعليم، وعدالة توزيع الدخل والثروة من أجل حياة كريمة، وهذا ما يقتضي من السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة والمؤسسة الامنية الفلسطينية إرادة حرّة وواعية.

لكن القوانين والسياسات وحدها ليست كافية لتحقيق العدالة الاجتماعية، بل تحتاج إلى آليات وسبل لتطبيقها على أرض الواقع من إجل الحد من اتساع الفجوة بين الحكومة والمواطن من جانب، وبين الضباط من الجانب الاخر، وبين الغني والفقير في ظل تزايد المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والصحية في فلسطين، والتي ساهمت في زيادة الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة، وارتفاع معدل البطالة والتضخم، وتراجع الدور الاجتماعي للسلطة الوطنية الفلسطينية الذي أفرز تمايزاً اجتماعياً الذي قد يعزّز اللامساواة بين أفراد المجتمع. يحمل الفقر معانٍ واتجاهات مختلفة مادية اجتماعية ثقافية، وهو مرتبط أيضاً باستئثار قلّة قليلة بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية والموارد المتاحة على حساب الفقراء.

إذ بلغت نسبة الفقر بين الأفراد خلال العام 2011 وفقاً لإنماط الاستهلاك الشهري 25.8% (بواقع 17.8% في الضفة الغربية و38.8% في قطاع غزة)، كما تبين أن حوالي 12.9% من الأفراد الفلسطينين يعانون من الفقر الشديد (المدقع) وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري للأسرة، (بواقع 7.8% في الضفة الغربية و 21.1% في قطاع غزة). كما أن نسبة الفقر وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري ارتفعت بنسبة 0.4% في العام 2011 مقارنة مع العام 2010، حيث ارتفعت من 25.7% عام 2010 لتصل إلى 25.8% عام 2011.

المبحث الثالث

النتائج المتعلقة بدور المناخ الداخلي العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط.

جدول رقم (14)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات بُعد دور المناخ الداخلي العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
28	يعزز التفاعل والتواصل الاجتماعي بين الضباط.	4.06	.819	81%	موافق
29	يشجع على بناء الثقة بين الضباط العاملين.	4.01	.828	80%	موافق
30	يعزز مشاعر الفخر والاعتزاز بالعمل في جهاز الشرطة الفلسطينية.	4.09	.825	82%	موافق
31	ينمي روح التعاون والالفة بين الضباط من جانب والمواطنين من جانب آخر.	4.00	.873	80%	موافق
32	يتيح الحوار مع المواطنين بغرض الوفاق قبل رفع الشكاوى.	4.04	.806	81%	موافق
33	يشجع الضباط على المشاركة في النشاطات المجتمعية ذات الطابع التطوعي.	3.96	.912	79%	موافق
34	يتيح للضابط التعبير عن رأية بحرية كاملة.	3.70	1.15	74%	موافق
35	يشجع الضباط على الاقتراع في الانتخابات على المستويين المحلي والوطني.	3.94	.901	79%	موافق
36	يتيح الفرصة للمناقشات بين الضباط ويشجع على قبول النقد البناء.	3.87	.985	77%	موافق
37	يتيح الفرصة للضباط للمشاركة في اتخاذ القرار وفقا للقانون.	3.90	1.00	78%	موافق
38	يجسد مبادئ العمل التعاوني بين الضباط.	4.00	.911	80%	موافق
39	يشجع الضباط على استخدام الحلول العقلانية ونبذ العنف حسب القانون.	4.06	.899	81%	موافق
40	يتيح الفرص للضباط المشاركة في ورشات العمل السياسية التي تخدم المجتمع.	3.87	1.00	77%	موافق
41	يشجع الضباط على قبول الاختلاف في الرأي.	3.94	.953	79%	موافق
42	يجسد العمل بروح الفريق في إدارته تخطيطاً وتنفيذاً وتقويماً.	3.97	1.00	79%	موافق
	الدرجة الكلية	3.96	.678	81%	موافق

يتضح من الجدول رقم (14) أن الدرجة لدور المناخ الداخلي العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة حقق متوسطاً حسابياً (3.96)، وانحرافاً معياريا (953.)، مما يعني أن درجة استجابات عينة الدراسة بتقدير موافق، فقد حققت الفقرة رقم (30) متوسط حسابي (4.09)، وانحراف معياري (825.) بتقدير موافق، ويُعزى ذلك إلى إدراك الضباط العاملين في جهاز الشرطة الفلسطينية لمفهوم الفخر أولاً باعتباره من أول فنون الأدب تأثيرًا على فطرة الإنسان، ويكون بتعداد الصفات الكريمة لمن يُفتخر به

وتحسين السيئات منها، حيث أنه يرتبط غالبًا بالشجاعة، والكرم، والوفاء، والحلم، وعراقة الأصل، وحماية الجار والنزيل، فالفخر من نتاج العاطفة الجياشة الصادقة، والانفعال القوي، ومن هنا لا يلتزم الفخر بالحقائق التاريخية، بل يعمد إلى المبالغة والتهويل، وإطلاق الخيال الخصيب، فكيف لا يفخر رجالٌ بجهاز أمني عُهدت له مهمة وطنية بامتياز وهي حفظ الامن والنظام العام وفرض القانون في فلسطين.

فيما حققتا الفقرات على التوالي (28) و (32) و (39) متوسطاً حسابياً (4.06) و (4.04) و (4.06)، وانحرافاً معيارياً (819.) و (806.) و(899.) بيقدير موافق، ويعزى ذلك إلى أن قناعة الضباط في جهاز الشرطة الفلسطينية بأن المناخ الداخلي العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية يعزز التفاعل والتواصل الاجتماعي بين الضباط بما يسهم في نشر ثقافة المحبة والتآخي بينهم، مؤكدا على ضرورة إصلاح الفرد، متيحاً فرصة الحوار مع المواطنين بغرض الوفاق قبل رفع الشكاوى، وهذا جزء من اتمام المسئوليات الملقاة على عاتقه بحق شعبه ومجتمعه، من أجل بناء مجتمع على أسس التعاون والمحبة والتواصل والتسامح والتعايش مع الآخر، مجتمعٌ يُعرف بالوسطية والاعتدال والتغير نحو الأفضل.

كما أنه يشجع الضباط على استخدام الحلول العقلانية ونبذ العنف حسب القانون، والقيام بواجب المسئولية تجاه المجتمع والمواطن، فالمسئولية اليوم تحتم على الجميع التحرك لبناء المجتمع على أسس التعاون والمحبة والتواصل والتسامح والتعايش مع الآخر، أن يقوم بواجب الزيارة والتواصل مع الأقارب والجيران والمعارف، والتوددُ والإحسان إليهم، بالتوجيه الرشيد، والكلمة الطيبة، والمعاملة الحسنة، ومد يد العون للفقراء والمساكين والأرامل والأيتام ولو بالقليل من المال.

أما الفقرة (34) حققت متوسط حسابي (3.70) وانحراف معياري (1.15) بتقدير موافق، يعزى ذلك إلى شعور ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية بأن اسهام المناخ الداخلي العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لا يتيح للضابط التعبير عن رأية بحرية كاملة، علماً أن الحق في حرية الرأي والتعبير من الحريات الأساسية التي ينبغي توافرها في النظام الديمقراطي، ويعني هذا الحق قدرة الضابط على تبني الآراء والأفكار التي يريدها دون أي ضغط أو إجبار، إضافة إلى القدرة على التعبير عن هذه الآراء باستخدام الوسائل السلمية المختلفة، ويفترض وجود شرطين أساسيين لممارسة هذه الحرية وذلك على النحو التالي:

اولاً- غياب الموانع أو القيود الخارجية على السلوك أو النشاط المرغوب فيه أو القانون، أو الانظمة والتعليمات اللوائح الداخلية، ومدونات السلوك، الناظمة للعمل داخل جهاز الشرطة الفلسطينية.

ثانياً- [68]"غياب التهديد الخارجي، ذلك التهديد الذي لا يستطيع أي شخص عاقل أن يقاومه.

1- إكرام بدر الدين، **الديمقراطية الليبرالية ونماذجها التطبيقية**.(بيروت: دار الجوهرة للطباعة والنشر والتوزيع، 1986)، ص 36.

.

إن الإقرار بحرية الرأي يعني الإقرار بحق الآخرين في اعتناق المعتقدات والأفكار التي يريدونها، دون تقييد أو منع، بغض النظر عن طبيعة هذا الاعتقاد، كما يعني حق الآخرين في المعارضة، وفي وجود تعددية سياسية تمارس نشاطاتها ضمن إطار قانوني يضمن التوازن بين الأمن والحرية وحق المعارضة والاختلاف.

وكذلك الحق في حرية التعبير، الذي يتضمن الحق في الوصول للمعلومات ونشرها، إذ أن هذا الحق يتيح للضباط الحصول على المعلومات بمختلف أنواعها عن طريق وسائل الإعلام، التي تتمتع بالموضوعية والمصداقية، ومن هنا يتبلور الرأي في قضية ما، ويتخذ قراره أو يعبر عن رأيه فيها، بأشكال وطرق ملموسة وملائمة، دون تدخل أو إكراه من أية جهة تختلف في أفكارها ومعتقداتها.

فالمؤسسة التي تحترم التعددية الفكرية والسياسية والتنظيمية والعقائدية، ويتمتع العاملون فيها بحق التعبير عما بأنفسهم، فيما يتعلق بالأمور السياسية، من انتقاد مسئولين حكوميين، ونظام الحكم القائم، والوضع الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى الأيديولوجيا السائدة في الدولة، دون أن يكونوا معرضين للعقاب، إضافة إلى الحق في حرية الرأي والتعبير فإنه يجب أن يكون للضباط فرصة للحصول على مصادر بديلة للمعلومات، وتكون هذه المصادر قائمة وعاملة بموجب القانون، وتتمتع بحمايته.

ويتحقق كل هذا عن طريق وجود دساتير وتشريعات، تضمن الحريات الأساسية للمواطنين، وتتمثل هذه الحريات في: حرية الاعتقاد والتعبير والتنظيم.

المبحث الرابع

النتائج المتعلقة بدور ورش العمل والدورات الداخلية لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط

جدول رقم (15)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات بُعد دور ورش العمل والدورات الداخلية لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
43	تعزز لدى ضباط الجهاز الهوية الوطنية والارتباط بالوطن.	4.17	.880	83%	موافق
45	تؤكد على حقوق الانسان والديمقراطية.	4.22	.806	84%	موافق بشدة
46	تعزز قيم الولاء للوطن.	4.23	.838	85%	موافق بشدة
47	تؤكد على ثقافة المواطنة من حيث الحقوق والواجبات للضابط والمواطن.	4.12	.848	82%	موافق
48	تنمي قدرة الضباط على التمسك بحقوقهم.	4.01	.898	80%	موافق
49	تعزز روح التعاون بين الضباط.	4.09	.867	82%	موافق
50	تسهم في تنمية القدرات الابداعية لدى الضباط.	3.94	.960	79%	موافق
51	تسهم في تنمية قيمة حرية التفكير الجدي المنطقي بمشكلات المجتمع.	3.96	.941	79%	موافق
52	تبرز دور التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الأمن.	4.06	.892	81%	موافق
53	تنمي مبدأ حرية التعبير عن الرأي وثقافة الحوار الايجابي.	3.98	.922	80%	موافق
54	تبرز قيمة التعاون بين الضباط.	4.05	.897	81%	موافق
55	تعزز قيمة التسامح بين الضباط.	4.07	.904	81%	موافق
56	تؤكد على على ضرورة مساعدة أفراد المجتمع في تلبية احتياجاتهم.	4.14	.848	83%	موافق
57	تسهم في نبذ العنف والتمييز بين اشكاله.	4.11	.919	82%	موافق
58	تنمي قيمة العمل الجماعي والانخراط به.	4.13	.779	83%	موافق
59	تبرز أهمية قيمة الالتزام.	4.21	.766	84%	موافق بشدة
60	تعظم حقوق الانسان.	4.15	.814	83%	موافق
61	تؤكد على اهمية العدل في تطبيق القانون.	4.19	.842	84%	موافق
	الدرجة الكلية	4.10	.643	82%	موافق

يتضح من الجدول رقم (15) أن الدرجة لدور ورش العمل والدورات الداخلية لدى جهاز الشرطة في تنمية قيم المواطنة حقق متوسطاً حسابياً (4.10)، وانحرافاً معياريا (.643) مما يعني أن درجة استجابات عينة الدراسة بتقدير موافق، فقد حققت الفقرة رقم (46) متوسط حسابي (4.23)، وانحراف

معياري (.838) بتقدير موافق بشدة، وحققت الفقرة (45) متوسط حسابي (4.22)، وانحراف معياري (.806) بتقدير موافق بشدة، يعزى ذلك إلى إدراك ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية لمحتوى قيمة الولاء وراتباطها بالوطن، والولاء للوطن لا يقبل الازدواجية، لأن الولاء من حيث هو لا يتجزأ. ومن كان له ولاء مزدوج فهو كمن لا ولاء له، أي فاقد لأهم شروط المواطنة وقيم الوطنية، ولكن ما معنى الولاء للوطن؟.

الولاء هو تأكيد الانتماء وتعميق الارتباط بكل ما يرمز إليه الوطن من قيم ومثل ومبادئ وخصوصيات ونظم وقوانين وأمجاد تاريخية، وهو أيضاً الإخلاص في خدمة الوطن غاية الإخلاص، والحرص بالغ الحرص على سلامته ودرئ المخاطر الداخلية والخارجية عنه التي يمكن أن تمس به مادياً ومعنوياً، وذلك يعد من المهام الرئيسة الموكلة لجهاز الشرطة الفلسطينية وفق القانون.

والولاء للوطن بهذا الاعتبار، هو السعي من أجل أن يكون الوطن في الذروة من المجد والسمو والتقدم والرقي والازدهار، وأن يكون الوطن أولاً في كل الأحوال وتحت جميع الظروف، وأن لا يكون ثمة شيء يسبق الوطن في القيمة والاعتبار، مهما تكن الدواعي والأسباب والمبررات والضرورات، لأن الوطن فوق كل الاعتبارات والمعايير والحسابات.

والولاء للوطن بهذا المفهوم، هو الارتباط العقلي والوجداني بالوطن إلى أبعد الحدود، وأن يكون هذا الارتباط الحميمي الركيزة التي يقوم عليها الارتباط القانوني والدستوري؛ لأن الأوراق الثبوتية للمواطنة، ليست سوى صورة للانتماء الحقيقي وشكل من أشكال الولاء الكامل والمطلق للوطن النابع من الإيمان الذي يغمر القلب بالوطن، ومن الإخلاص في القول والعمل في خدمة المصالح العليا للوطن التي هي في جميع الأحوال، سلامة الوطن وصون سيادته وحماية استقلاله والحفاظ على كرامته.

فالولاء للوطن إذاً هو جماع الوطنية والمواطنة معاً، وهو جوهر الانتماء الذي يكسب المرء الشخصية والهوية الوطنيتين، فلا هوية وطنية بالمدلول الحضاري والمفهوم الثقافي والتاريخي، لمن لا ولاء له لوطنه الذي ينتمي إليه. وحتى إذا ثبتت الهوية القانونية، فإنها لا تكون ذات مدلول وقيمة حقيقية، إذا فقدت لدى الشخص المعني الهوية الثقافية والحضارية والتاريخية.

وإذا كان التطرف من حيث هو مذموماً وممقوتاً ومرفوضاً رفضاً مطلقاً، فإن التطرف في الانتماء للوطن محمود ومقبول ومرغوب فيه، بشرط أن لا يترتب على هذا التطرف فعل أو قول ينطويان على أي شكل من أشكال الإساءة للوطن أو الإضرار بغير المواطن، على أي نحو من الأنحاء، لأن الولاء هو قبل كل شيء حبٌّ للوطن ولكل من وما ينتمي إليه.

أما الفقرة (50) حققت متوسط حسابي (3.94)، وانحراف معياري (.960) بتقدير موافق، في حين أن الفقرة (51) حققت متوسط حسابي (3.96)، وانحراف معياري (.941) بتقدير موافق.

المبحث الخامس

النتائج المتعلقة بدور الضابط نفسه في تنمية قيم المواطنة لدى ضباط الجهاز

جدول رقم (16)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية النسب المئوية لفقرات بُعد دور الضابط نفسه في تنمية قيم المواطنة لدى ضباط الجهاز

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
62	أحرص على ترجمة خبراتي الايجابية إلى ممارسة فعلية.	4.33	.750	87%	موافق بشدة
63	يتطابق سلوكي مع أفكاري في المواقف العملية.	4.07	.894	81%	موافق
64	أترجم قيم المواطنة (كالهوية، الانتماء، الحرية والمساواة) في سلوكي.	4.23	.776	85%	موافق بشدة
65	أطرح افكاري على زملائي الضباط بطريقة سلسه تعزز التفاهم .	4.22	.786	84%	موافق بشدة
66	أحترم استقلالية الزملاء الضباط في العمل وتفكيرهم.	4.25	.772	85%	موافق بشدة
67	أتعامل بقدر من المرونة مع الزملاء	4.29	.742	86%	موافق بشدة
68	أحث الزملاء الضباط على استخدام قيم التعاون فيما بينهم	4.37	.679	87%	موافق بشدة
69	أعمل على تعزيز قيم التسامح.	4.29	.750	86%	موافق بشدة
70	أتعامل بعقلانية مع الزملاء الضباط	4.31	.792	86%	موافق بشدة
	الدرجة الكلية	4.26	.590	85%	موافق بشدة
	الدرجة الكلية لجميع الاستبانة	**4.11**	**.504**	**82%**	**موافق**

يتبين من جدول رقم (16) أن دور الضابط نفسه في تنمية قيم المواطنة لدى ضباط الجهاز حقق متوسطا حسابيا كليا (4.11) وانحرافا معياريا (.504) ونسبه مئوية (82%)، ما يعني أن هناك نسبة مرتفعة من الضباط الذين يعتقدون بأن اهم دور في تنمية قيم المواطنة، حثن الفقرة (62) التي عبرت عن حرص مرتفع للضابط بما يعادل (87%) يحرصون على ترجمة خبراتهم الايجابية إلى ممارسة فعلية، في حين أن الفقرة (67) اظهرت أن نسبة عالية تعادل (87%) من الضباط يرون أنهم يحثون بعضهم على استخدام قيم التعاون فيما بينهم، وأن دل ذلك على شيئ انما يدل على وجود حس عال لدى الضباط بقيم

المواطنة وتحديدا فيما يتعلق بقم التعاون، علما أن تنفيذ القوانين والسياسات الامنية لدى جهاز الشرطة مرهون بالتعاون العميق بين الضباط في الجهاز، كما أن ذلك ايضا يدلل على قدرة الجهاز على اتمام المهام المناطة به بفعالية واحتراف.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني،

هل هناك فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) دور المؤسسة الأمنية الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط دراسة تطبيقية على عينة من ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية تعزى لمتغيرات (مكان السكن)، وتتعلق بهذا السؤال فرضيات الدراسة ، والجداول (15) ، ()، ()، ، نتائج فحصها.

نتائج فحص الفرضية الأولى، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات المبحوثين حول مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية تعزى متغير مكان سكن الضابط كما هو مشار اليه في جدول رقم (17).

جدول (17)

نتائج تحليل التباين الاحادي لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير مكان سكن الضابط

المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانتماء	بين المجموعات	.120	2	.060	.199	.819
	خلال المجموعات	102.893	342	.301		
	المجموع	103.013	344			
الحرية	بين المجموعات	.730	2	.365	1.283	.278
	خلال المجموعات	97.203	342	.284		
	المجموع	97.933	344			
المساواة والعدالة الاجتماعية	بين المجموعات	.108	2	.054	.177	.838
	خلال المجموعات	104.638	342	.306		
	المجموع	104.746	344			
الدرجة الكلية لبعد قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية	بين المجموعات	.201	2	.101	.555	.575
	خلال المجموعات	62.052	342	.181		
	المجموع	62.253	344			
دور المناخ العام	بين المجموعات	1.152	2	.576	1.313	.270

لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة .	خلال المجموعات	150.036	342	.439		
	المجموع	151.189	344			
دور ورش العمل والدورات الداخلية لدى جهاز الشرطة في تنمية قيم المواطنة	بين المجموعات	1.035	2	.517	1.276	.280
	خلال المجموعات	138.628	342	.405		
	المجموع	139.663	344			
دور الضابط نفسه في تنمية قيم المواطنة لدى منتسبي جهاز الشرطة	بين المجموعات	.064	2	.032	.092	.912
	خلال المجموعات	118.376	342	.346		
	المجموع	118.440	344			
الدرجة الكلية لجميع الاستبانة	بين المجموعات	.254	2	.127	.515	.598
	خلال المجموعات	84.110	342	.246		
	المجموع	84.363	344			

يتضح من جدول رقم (17) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة **(α≤0.05)** لإستجابات المبحوثين **تعزى لمتغير مكان سكن الضابط على تنمية قيم المواطنة**، حيث كانت مستوى الدالة اكبر من **(0.05)**، وبهذا نقبل الفرضية الصفرية في جميع المجالات والدرجة الكلية، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن المجتمع الفلسطيني متجانس ولا يترك أثر مكان السكن سواء كان مدينة أو قرية أو مخيم على مستوى تنمية قيم المواطنة لدى العينة المبحوثة من ضباط جاز الشرطة الفلسطينية، حيث أن كافة مواقع السكن تتعرض إلى نفس السياسات الاسرائيلية التي من شأنها أن توحد القيم والاتجاهات الوطنية لدى العينة المبحوثة، الامر الذي أدي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية.

نتائج فحص الفرضية الثانية لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) في استجابات المبحوثين حول مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية تعزى لمتغير الرتبة العسكرية، كما هو مشار اليه في جدول رقم **(18).**

جدول (18)

نتائج تحليل التباين الاحادي لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير الرتبة العسكرية

المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانتماء	بين المجموعات	.823	1	.823	2.698	.101
	خلال المجموعات	103.716	340	.305		
	المجموع	104.539	341			
الحرية	بين المجموعات	.005	1	.005	.019	.892
	خلال المجموعات	96.780	340	.285		
	المجموع	96.785	341			
المساواة والعدالة الاجتماعية	بين المجموعات	.854	1	.854	2.821	.094
	خلال المجموعات	102.957	340	.303		
	المجموع	103.811	341			
الدرجة الكلية لبعد قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية	بين المجموعات	.344	1	.344	1.863	.173
	خلال المجموعات	62.741	340	.185		
	المجموع	63.085	341			
دور المناخ العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة.	بين المجموعات	.150	1	.150	.330	.566
	خلال المجموعات	154.671	340	.455		
	المجموع	154.822	341			

دور ورش العمل والدورات الداخلية لدى جهاز الشرطة في تنمية قيم المواطنة.	بين المجموعات	.238	1	.238	.582	.446
	خلال	139.354	340	.410		
	المجموع	139.593	341			
لبعد دور الضابط نفسه في تنمية قيم المواطنة لدى منتسبي جهاز الشرطة	بين المجموعات	.691	1	.691	2.003	.158
	خلال	117.266	340	.345		
	المجموع	117.957	341			
الدرجة الكلية لجميع الاستبانة	بين المجموعات	.329	1	.329	1.315	.252
	خلال	84.987	340	.250		
	المجموع	85.315	341			

يتضح من جدول رقم (18) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لإستجابات المبحوثين عند مستوى الدلالة **(α≤0.05)** حول مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية **تبعا** لمتغير الرتبة العسكرية، حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ت) عليها اكبر من (0.05) وبهذا نقبل الفرضية الصفرية، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن تمتع كافة الواطنين الفلسطيني سواء منهم العسكر والمدنيين بقم المواطنية، حيث أن الفرد الفلسطيني يتعرض لتنشئة سياسية واجتماعية تتسلل لها قيم المواطنية من نعومة أظافر الفرد، وبالتالي فإن العسكري الفلسطيني تقليديا يمارس الدور النضالي في مواجهة قوى الظلم والعدوان منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصر، الامر الذي ارتد بالشكل الايجابي عل تمتع الضباط العاملين في جهاز الشرطة الفلسطينية بمستوى مرتفع لقيم المواطنة.

نتائج فحص الفرضية الثالثة، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) في استجابات المبحوثين **حول** مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية **تعزى** لمتغير الرتبة العسكرية، تبعا لمتغير مستوى تعليم الضابط كما هو مشار اليه في الجدول رقم (19).

جدول (19)

نتائج تحليل "التباين الاحادي لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير مستوى تعليم الضابط

المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانتماء	بين المجموعات	.783	2	.392	1.277	.280
	خلال المجموعات	101.862	332	.307		
	المجموع	102.645	334			
الحرية	بين المجموعات	.241	2	.121	.423	.655
	خلال المجموعات	94.639	332	.285		
	المجموع	94.881	334			
المساواة والعدالة الاجتماعية	بين المجموعات	.875	2	.438	1.448	.237
	خلال المجموعات	100.364	332	.302		
	المجموع	101.240	334			
الدرجة الكلية لبعد قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية	بين المجموعات	.558	2	.279	1.533	.217
	خلال المجموعات	60.463	332	.182		
	المجموع	61.021	334			
دور المناخ العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية تنمية قيم المواطنة.	بين المجموعات	3.557	2	1.779	3.924	.021
	خلال المجموعات	150.507	332	.453		
	المجموع	154.064	334			
دور ورش العمل والدورات الداخلية لدى جهاز الشرطة في تنمية قيم المواطنة.	بين المجموعات	2.418	2	1.209	2.903	.056
	خلال المجموعات	138.311	332	.417		
	المجموع	140.730	334			

لبعد دور الضابط نفسه في تنمية قيم المواطنة لدى منتسبي جهاز الشرطة	بين المجموعات	.567	2	.283	.818	.442
	خلال المجموعات	115.010	332	.346		
	المجموع	115.577	334			
الدرجة الكلية لجميع الاستبانة	بين المجموعات	1.413	2	.706	2.830	.060
	خلال المجموعات	82.868	332	.250		
	المجموع	84.280	334			

يتضح جدول رقم (19) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة **(α≤0.05)** حيال دور المؤسسة الأمنية الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط **تعزى لمتغير مستوى تعليم الضابط**، حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ت) عليها أكبر من (0.05)، وبهذا نقبل الفرضية الصفرية، ما عدا بُعد دور المناخ العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية تنمية قيم المواطنة العام (لمعرفة لصالح من) تأتي الفروق قمنا باختبار LSD كما هو مشار اليه في جدول رقم (20).

جدول رقم (20)
اختبار LSD للمتوسط الحسابي لدور المناخ العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط

البعد	المتغير	مستوى تعليم الضابط	ثانوية فأقل	بكالوريوس	ماجستير فأعلى
دور المناخ العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة.		**ثانوية فأقل**			
		بكالوريوس			
		ماجستير فأعلى	-.46051-*	-.38629-*	
المتوسط الحسابي			4.02	3.94	3.56

يتضح من جدول رقم (20) ان الفروق جاءت بين الفئة من ذوي مستوى تعليم الضباط من حملة الماجستير والبكالوريوس والثانوية فاقل لصالح فئة ذوي التعليم من فئة ماجستير فأعلى، ويعزى ذلك إلى أن الضباط الحاصلين على الدراجات العلمية أو الحاصلين على الماجستير فأعلى قادرين على ادراك الانظمة

والقوانين المعمول بها داخل جهاز الشرطة الفلسطينية، وهذا قد يكون امر طبيعي، حيث تستغرق دراسة برامج الماجستير سنة أو اثنين بعد البكالوريوس يتم فيها دراسة مواد ذات محتوى علمي مركز بشكل أكبر من مواد البكالوريوس، وقد يقوم الضابط في نهاية الماجستير بتقديم مشروع بحثي صغير في مجال التخصص. بمعنى آخر، الماجستير هو دراسة اكاديمية متعمقة في تخصص معين قد تكون في نفس تخصص البكالوريوس أو تخصصا مختلفا، مما يعزز من قدرة الضابط على القيام ببحوث علمية في مجال التخصص وبشكل مستقل ليصبح الضابط خبيرا في مجال التخصص وقادرا على اضافة مادة علمية إليه، وهذا ما يفسر في الواقع أن الحاصلين على الدراجات العلمية العليا في جهاز الشرطة الفلسطينية يعتقدون ان معطيات المناخ العام الداخلي لدى الجهاز لها دور في تنمية قيم المواطنة لديهم، ومعلوم ان الاجهزة الامنية تضطلع بدور هام في تنمية قيم المواطنة لدى منتسبيها سيما منها الانتماء والمساواة والعدالة الاجتماعية والحرية.

نتائج فحص الفرضية الرابعة، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات المبحوثين تعزى لمتغير سنوات خدمة الضابط، كما هو مشار اليه في جدول رقم (21).

جدول (21)

نتائج تحليل التباين الاحادي لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير سنوات خدمة الضابط

المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانتماء	بين المجموعات	3.211	4	.803	2.637	.034
	خلال المجموعات	106.235	349	.304		
	المجموع	109.446	353			
الحرية	بين المجموعات	2.123	4	.531	1.839	.121
	خلال المجموعات	100.732	349	.289		
	المجموع	102.855	353			
المساواة والعدالة الاجتماعية	بين المجموعات	8.026	4	2.006	6.919	.000
	خلال المجموعات	101.209	349	.290		
	المجموع	109.235	353			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	3.836	4	.959	5.305	.000

لبعد قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية	خلال المجموعات	63.094	349	.181		
	المجموع	66.930	353			
دور المناخ العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى ضباط الجهاز	بين المجموعات	3.902	4	.975	2.151	.074
	خلال المجموعات	158.255	349	.453		
	المجموع	162.157	353			
دور ورش العمل والدورات الداخلية لدى جهاز الشرطة في تنمية قيم المواطنة.	بين المجموعات	4.032	4	1.008	2.488	.043
	خلال المجموعات	141.404	349	.405		
	المجموع	145.436	353			
دور الضابط نفسه في تنمية قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة	بين المجموعات	6.722	4	1.681	5.044	.001
	خلال المجموعات	116.276	349	.333		
	المجموع	122.998	353			
الدرجة الكلية لجميع الاستبانة	بين المجموعات	3.646	4	.911	3.685	.006
	خلال المجموعات	86.326	349	.247		
	المجموع	89.972	353			

يتضح من جدول رقم (21) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة **(α≤0.05)** حيال دور المؤسسة الأمنية الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط **تعزى لمتغير سنوات خدمة الضابط**، حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ت) عليها اقل من (0.05) ما عدا الحرية، وبُعد دور المناخ العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى ضباط الجهاز، وبهذا نرفض الفرضية الصفرية، ولمعرفة لصالح من تأتي الفروق قمنا باختبار LSD الذي يوضحه جدول رقم (22).

جدول رقم (22)

اختبار LSD لقيمة الحرية وبُعد دور المناخ الداخلي العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة

البعد	المتغير	سنوات خدمة الضابط	5 سنوات فأقل	10-6 سنوات	15-11 سنة	أكثر من 15 سنة	قيمة مفقودة
الانتماء		5 سنوات فأقل		-.40584-*	-.39320-*	-.63418-*	
		10-6 سنوات					
		15-11 سنة					
		أكثر من 15 سنة					
المتوسط الحسابي			3.76	4.17	4.16	4.13	4.10

يبين جدول رقم (22) الى ان الفروق جاءت بين الفئة من ذوي سنوات خدمة الضابط من 5 سنوات فأقل والفئة 6-10 سنوات و 11-15 سنة واكثر من 15 سنة لصالح الفئة اقل من 5 سنوات، ويعزى ذلك إلى أن الضباط حديثي الخدمة لم يتحصلون على المعرفة الكافية والمعلومات عبر الدورات العسكرية على المستويين الداخلي والخارجي.

وحول المتوسطات الحسابية للفقرات نجد أن الفقرات(34، 36) لبُعد دور المناخ العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة حصلن على أقل متوسط حسابي على التوالي (3.70) ، (3.87)، وقد تعزى هذه النتيجة إلى طبيعة العمل الأمني والعسكري الذي يأخذ طابع تنفيذ الاوامر والالتزام بنمط من العلاقات قد لا يتيح النقاش في الكثير من الاحيان حول القرارات أو الاجراءات التي تتخذ في اطار اتمام العمل اليومي في الجهاز الامني، كما لا يشجع على قبول النقد البناء ويعزى ذلك أيضاً لكطبيعة العمل الأمني والعسكري الذي، فضلاً عن تسلسل الرتب العسكرية والاتزام بالامور وطاعتها، وخضوع الرتب الدنيا إلى الرتب العسكرية العليا، لذا فإن فئة من 5 سنوات فأقل هي أكثر فئة تنفذ الاوامر العسكرية.

كما أن الفقرات (30، 39) حصلن على متوسط حسابي على التوالي (4.09) و (4.06)، ما يشي أن دور المناخ الداخلي العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية يعمل على تنمية قيمو المواطنة لدى الضباط، من حيث اسهامه في تعزيو مشاعر الفخر والاعتزاز بالعمل في جهاز الشرطة الفلسطينية، فضلاً عن تشجيعه للضباط على استخدام الحلول العقلانية ونبذ العنف وفق القانون، وهذا مؤشر ايجابي حول اسهام المناخ الداخلي العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدا الضباط، ما يصار إلى إعداد ضباطاً قادين على الانجاز واتخاذ القرار العقلاني المتماشي مع القانون لطلاما هم مَن ينفذون القانون ورابطين الليل بالنهار من اجل توفير الامن للوطن المواطن.

ويشير جدول رقم (23) إلى اختبار LSD لقيمة المساواة والعدالة الاجتماعية في تنمية قيم المواطنة

جدول رقم (23)

اختبار LSD لقيمة المساواة والعدالة الاجتماعية في تنمية قيم المواطنة

البعد	المتغير	سنوات خدمة الضابط	5 سنوات فأقل	10-6 سنوات	15-11 سنة	أكثر من 15 سنة	قيمة مفقودة
المساواة والعدالة الاجتماعية		5 سنوات فأقل		-.62963-*	-.60031-*	-.60309-*	
		10-6 سنوات					
		15-11 سنة					
		أكثر من 15 سنة					
المتوسط الحسابي			3.59	4.22	4.19	4.20	4.08

يوضح جدول رقم (23) الى ان الفروق جاءت بين الفئة من ذوي الخبرة 5 سنوات فأقل و الفئة 6-10 سنوات و 11-15 سنة واكثر من 15 سنة لصالح الفئة اقل من 5 سنوات، وقد يعزى ذلك لطبيعة العمل العسكري والأمني الذي يخضع لتقاليد تتسم بالتقيّد بالقانون والتشريعات الناظمة للخدمة في قوى المن الفلسطيني في الكثر من الأحيان، كما أن تنفيذ الأوامر العسكرية والتقّيد بالتعليمات قد تلقي بضلالها على نفسية الضابط، وللإشارة فإن الفقرات (27، 26) حصلن على أدني متوسط حسابي على التوالي (3.93، 4.10)، وتفيد الفقرة (27) أن القوانين والتشريعات تسهم في تحقيق قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية، وهي درجة متدنية بالنسبة لشعور الضباط اسهام القوانين والتشريعات في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، في حين أن الفقرة (26) تشير أن سياسات جهاز الشرطة تحقق المساواة والعدالة الاجتماعية، وهي درجة متدنية، وقد يعزى ذلك بأن الضابط من تلك الفئة حديثي التجربة

في العمل لدى جهاز الشرطة الفلسطينية الامو الذي يستدعي البحث معمقاً في السياسات التي لا تنال على مقبوليتهم بصفتهم ضباطاً في الجهاز.

كما أن الفقرات (21، 25) حصلن على أعلى متوسط حسابي على التوالي (4.26، 4.25)، ويعزى ذلك إلى ايمان الضباط لدى جهاز الشرطة الفلسطينية بأن المساواة والعدالة الاجتماعية تساعد على استتباب الأمن والطمأنينه وتكافؤ الفرص، فضلاً عن قناعتهم بأن الفساد والمحسوبية تحد من المساواة والعدالة الاجتماعية، وهذا بحد ذاته مؤشر ايجابي بتلك القناعات حول المساواة والعدالة الاجتماعية ودورها في توفير الامن لدى الضباط في جهاز الشرطة الفلسطينية الذي يناط بهم توفير الأمن واستتبابه في الوطن، فضلاً عن ايمانهم بأن الفساد والمحسوبية تحد من المساوة والعدالة الاجتماعية.

ويشير جدول رقم (24) **إلى** اختبار LSD للدرجة الكلية لبعد قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية

جدول رقم (24)

اختبار LSD للدرجة الكلية لبعد قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية

البعد	المتغير	سنوات خدمة الضابط	5 سنوات فأقل	10-6 سنوات	15-11 سنة	أكثر من 15 سنة	قيمة مفقودة
الدرجة الكلية لبعد قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية		5 سنوات فأقل		-.42401-*	-.42171-*	-.40281-*	
		10-6 سنوات					
		15-11 سنة					
		أكثر من 15 سنة					
المتوسط الحسابي			3.77	4.19	4.19	4.17	4.04

يوضح جدول رقم (24) ان الفروق جاءت بين الفئة من سنوات خدمة الضابط 5 سنوات فأقل والفئة 10-6 سنوات و 11-15 سنة واكثر من 15 سنة لصالح الفئة اقل من 5 سنوات، وقد يُعزى ذلك إلى أن طبيعة العمل الامني والعسكري تتطلب الالتزام بالتعليمات وتنفيذها، مما أدى إلى ضعف شعور الضباط من الفئة 5 سنوات خدمة فأقل بقيمة الحرية، حيث حصلت الفقرة (18) على متوسط حسابي (3.57) التي تفيد بأن سياسات جهاز الشرطة الفلسطينية توفر مساحة من الحرية للضباط للتعبير عن الرأي، وهو مستوى متدني، كما قد يعد ذلك أمر عادي بالنسبة إلى الضابط صغار السن الذين يتخرجون من الكليات العسكرية والأكاديميات الامنية ويلتحقون للخدمة في جهاز الشرطة الفلسطينية، حيث يكون العبء عليهم كبيراً وهم في واقع الحال تحت الاختبار.

وحصلت الفقرة (19) على أعلى متوسط حسابي (4.33) التي تفيد بأن الحرية المسئولة ترفع الروح المعنوية للضابط وإحساسهم الداخلي بالاستقلال، وهذا يشي بأن الضباط في جهاز السشرطة الفلسطينية مدركون للمعنى الحقيقي لقيمة الحرية، وهم تواقون لتطبيقاتها. هذا المفهوم يخدم تتطور العمل في جهاز الشرطة الفلسطينية.

كما أن الفقرة (5) التي تشير إلى أن الجنسية الأجنبية لم تفتح لي أفاقاً جديدة في الحياة حصلت على أدنى متوسط حسابي (3.51)، وهذه الفقرة مرتبطة بقيمة الانتماء ويعُد ذلك مؤشر ليس جيداً بأن يكون استجابة ضباط على رأس خدمتهم في جهاز الشرطة الفلسطينية الذي يُعد من المكونات الرئيسة للمؤسسة الأمنية الفلسطينية التي تناط بها مهمة حفظ النظام والأمن العام في ربوع الوطن بأن يكون استجابة جزء من ضباطها وفق هذا المستوى على الفقرة، والمؤشر الآخر الذ يحمل في طياته جوانب سلبية أخرى هو استجابة فئة من الضباط على الفقرة (7) وهي لا أمانع من الزواج من أجنبية لغرض الحصول على الجنسية، حيث حصلت على متوسط حسابي متدني (3.63)، الامر الذي يتطلب مزيدا من التوعية حول قيمة الانتماء وتعميقها لدى الفئة المشار اليها اعلاه من ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية، ومن جانب آخر الوقوف على أهم القضايا التي أوصلت تلك الفئة من الضباط داخل جهاز الشرطة الفلسطينية للايمان في مثل هذه الافكار.

ومن جانب فإن الفقرات (3،1) حصلن على أعلى متوسط حساب على التوالي (4.71)، (4.50)، وتدللان بإفتخار الضباط بجنسيتهم الفلسطينية، وأن قيمة الانتماء تعزز الوحدة الوطنية، وهذا يشي بوعي الضباط وانتماءهم الصادق أرضاً وشعباً وعلماً وهويةً لفلسطين.

ويشير جدول رقم (25)، اختبار LSD لدور ورش العمل والدورات الداخلية لدى جهاز الشرطة في تنمية قيم المواطنة.

جدول رقم (25)

اختبار LSD لدور ورش العمل والدورات الداخلية لدى جهاز الشرطة في تنمية قيم المواطنة

البعد	المتغير	سنوات خدمة الضابط	5 سنوات فأقل	10-6 سنوات	15-11 سنة	أكثر من 15 سنة	قيمة مفقودة
دور ورش العمل والدورات الداخلية لدى جهاز الشرطة في تنمية قيم المواطنة.		5 سنوات فأقل		-.48765-*	-.34716-*	-37607-*	
		10-6 سنوات					
		15-11 سنة					
		أكثر من 15 سنة					
المتوسط الحسابي			3.68	4.13	3.95	3.92	4.10

يوضح جدول رقم (25) ان الفروق جاءت بين الفئة من ذوي الخيرة 5 سنوات فأقل و الفئة 6-10 سنوات و 11-15 سنة واكثر من 15 سنة لصالح الفئة اقل من 5 سنوات، وقد يُعزى ذلك إلى أن الضباط صغار السن وفق الفئة المشار اليها أعلاه قد تكون اهتماماتهم المعرفية مختلفة عن ما تقدمة ورش العمل والدورات الداخلية لدى جهاز الشرطة الفلسطينية فيما يتعلق بتنمية قيم المواطنة، إذ حلصت الفقرات (50، 51) على متوسط حسابي متدني على التوالي (3.94، 3.96) اللتان تفيدان بأن ورش العمل والدورات الداخلية لدى جهاز الشرطة الفلسطينية تسهم في تنمية القدرات الابداعية لدى الضباط، فضلاً عن اسهامها في تنمية قيمة حرية التفكير الجدي المنطقي بمشكلات المجتمع، الامر الذي يتطلب البحث عن الاوليات التي تهم الفئات المستهدفة من تلك الورش والدورات التي يقدمها جهاز الشرطة الفلسطينية، في حين أن الفقرات (45، 46) حصلن على أعلى متوسط حسابي على التوالي (4.22، 4.23)، اللتان تفيدان بأن ورش العمل والدورات الداخلية لدى جهاز الشرطة الفلسطينية تعزز قيم الولاء للوطن، فضلاً عن تأكيدهما على ثقافة المواطنة من حيث الحقوق والواجبات للضباط والمواطن، هذا مؤشر ايجابي ينبغي تعزيزه وتعميه على باقي مكونات المؤسسة الأمنية الفلسطينية. ويشير جدول رقم (26) اختبار LSD لبعد دور الضابط نفسه في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط.

جدول رقم (26)
اختبار LSD لبعد دور الضابط نفسه في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط

البعد	المتغير	سنوات خدمة الضابط	5 سنوات فأقل	6-10 سنوات	11-15 سنة	أكثر من 15 سنة
لبعد دور الضابط نفسه في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط		5 سنوات فأقل		-.437779-*	-.51054-*	-.5550-*
		6-10 سنوات				
		11-15 سنة				
		أكثر من 15 سنة				
المتوسط الحسابي			3.73	4.22	4.08	4.11

يوضح جدول رقم (26) ان الفروق جاءت بين الفئة من ذوي الخيرة 5 سنوات فأقل و الفئة 6-10 سنوات و 11-15 سنة واكثر من 15 سنة لصالح الفئة اقل من 5 سنوات، يعزى ذلك إلى اعتقاد الضباط في جهاز الشرطة الفلسطينية يمارسون في تنمية قيم المواطنة، حيث جاءت المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات

المعبرة عن دور الضابط نفسة في تنمية قيم المواطنة مرتفعة، مما يشي ذلك بوجود وعي مرتفع لدى الضباط انفسهم للحقوق والواجبات التي تترتب على المواطنة من حيث حرصهم على ترجمة خبراتهم الايجابية إلى ممارسات فعلية أثناء الخدمة اليومية سواء بعلاقاتهم مع بعضهم البعض أو مع المواطنين.

ويشير جدول رقم (27) اختبار LSD للدرجة الكلية لجميع الاستبانة استنادا لسنوات خدمة الضابط

جدول رقم (27)

اختبار LSD للدرجة الكلية لجميع الاستبانة استنادا لسنوات خدمة الضابط

البعد	المتغير	سنوات خدمة الضابط	5 سنوات فأقل	10-6 سنوات	15-11 سنة	أكثر من 15 سنة	قيمة مفقودة
الدرجة الكلية لجميع الاستبانة		5 سنوات فأقل		-.44814-*	-* -.38576	-* -.39427	-.34193-*
		10-6 سنوات					
		15-11 سنة					
		أكثر من 15 سنة					
المتوسط الحسابي			3.74	4.19	4.13	4.14	4.08

يوضح جدول رقم (27) ان الفروق جاءت بين الفئة من سنوات خدمة الضابط 5 سنوات فأقل و الفئة 6-10 سنوات و 11-15 سنة واكثر من 15 سنة وفئة الذين لم يعرفوا عن سنوات خدمتهم لصالح الفئة اقل من 5 سنوات، ويعزى ذلك إلى فئة الضباط صغار السن وحديثي بحاجة إلى متابعة فيما يتعلق بتنمية قيم المواطنة حيث أن الدرجة الكلية للمتوسط الحسابي لتلك الفئة جاءت متدنية (3.74) بالمقارنة مع باقي الفئات، الامر الذي يستدعى متابعة تلك الفئة من الضباط لمعرفة احتياجاتها والعمل على معالجتها بطريقة تفضي لتعزية قيم المواطنة لديهم.

نتائج فحص الفرضية الخامسه، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات المبحوثين تعزى لمتغير (الدخل الشهري بالدولار للاسرة)، كما هو مشار اليه في جدول رقم (28).

جدول (28)

نتائج تحليل "التباين الاحادي لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير الدخل الشهري بالدولار للاسرة

المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة

الانتماء	بين المجموعات	.486	3	.162	.524	.666
	خلال	105.717	342	.309		
	المجموع	106.203	345			
الحرية	بين المجموعات	1.520	3	.507	1.829	.142
	خلال	94.765	342	.277		
	المجموع	96.285	345			
المساواة والعدالة الاجتماعية	بين المجموعات	3.046	3	1.015	3.392	.018
	خلال	102.392	342	.299		
	المجموع	105.439	345			
الدرجة الكلية لبعد قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية	بين المجموعات	1.287	3	.429	2.353	.072
	خلال	62.329	342	.182		
	المجموع	63.616	345			
دور المناخ العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة	بين المجموعات	.444	3	.148	.320	.811
	خلال	158.358	342	.463		
	المجموع	158.802	345			
دور ورش العمل والدورات الداخلية لدى جهاز الشرطة في تنمية قيم المواطنة	بين المجموعات	1.871	3	.624	1.519	.209
	خلال	140.432	342	.411		
	المجموع	142.304	345			
لبعد دور الضابط نفسه في تنمية قيم المواطنة لدى منتسبي جهاز الشرطة	بين المجموعات	2.544	3	.848	2.466	.062
	خلال	117.614	342	.344		
	المجموع	120.158	345			
الدرجة الكلية لجميع الاستبانة	بين المجموعات	1.337	3	.446	1.780	.151
	خلال	85.648	342	.250		

	المجموع	86.985	345			

يوضح جدول رقم (28) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة **(α≤0.05)** في استجابات المبحوثين تعزى لمتغير الدخل الشهري بالدولار للأسرة، حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ت) عليها اكثر من (0.05) وبهذا نقبل الفرضية الصفرية، ما عدا قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية، ولمعرفة لصالح من تأتي الفروق قمنا باختبار LSD، كما هو مشار اليه في جدول رقم (29) حول اختبار LSD لقيمة المساواة والعدالة الاجتماعية.

جدول رقم (29)

اختبار LSD لقيمة المساواة والعدالة الاجتماعية

البعد	المتغير	الدخل الشهري بالدولار	750-550	950-750	-950 1150	-1150 1500
قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية		-550 750		-.15956-*	-.24843-*	
		-750 950				
		-950 1150				
		-1150 1500				
المتوسط الحسابي			4.02	4.18	4.27	4.15

يوضح جدول رقم (29) ان الفروق جاءت بين الفئات من ذوي الدخل 550-750 و الفئات 750-950 و 950-1150 لصالح الفئة من ذوي الدخل 550-750 دولار. ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الفرد من ذوي الدخل الاقل في ظل الاوضاع الاقتصادية الصعبة لا يستطيع أن يفصل نظرته لموضوع قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية بعيداً عن تفكيرة المثقل بإيفاء التزاماته الاقتصادية، ولطالما أن العدالة الإجتماعية هي عبارة عن نظام إجتماعي إقتصادي ، يهدف إلى تذليل وإزالة الفوارق الإقتصادية بين طبقات المجتمع الواحد ؛ حيث تعمل على توفير المعاملة العادلة وتوفير الحصة التشاركية من خيرات المجتمع للجميع بوصفها نظام اقتصادي، اجتماعى يهدف إلى إزالة الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين الافراد بدلا من انحصارها في عدالة القانون فقط. بشكل عام، تفهم العدالة الاجتماعية على

أنها توفير معاملة عادلة بين الأفراد، كما أنها تشكل مادة خصبة للنقاش في السياسة، والدين، ومحددات المجتمع المتحضر، من هنا جاءت الفروق بين الفئات المشار اليها اعلاه بين الفئات، لذا بيبغي النظر في تلك المسألة من قبل راسمي السياسات منفذي القرارات لدى جهاز الشرطة الفلسطينية بغية هدف ايجاد معالجات حقيقية نفضي إلى تنمية قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية بالارتكاز إلى قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية ومحالولة تعميمها على باقي أركان المؤسسة الأمنية الفلسطينية.

الخاتمة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المؤسسة الأمنية الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط " دراسة تطبيقية على عينة من ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية"، ولا أدعي أنها حققت هدفها بعمق أو أنها وصلت إلى الكمال، فالكمال للحقيقة فقط، وما إنجازنا للدرسات العلمية إلا محاولة متواضعة في طريق كشف الحقيقة وبداية واعدة نحو المضي قدما في إنجاز مزيد من الدراسات العلمية التي تخدم المجتمع والدولة، إن هذه الدراسة تتعرض للكثير من الانتقادات وأهمها ذلك الإيجاز الشديد الذي ينتاب بعض أجزائها مراعاة لعاملي الوقت والتكلفة، فأول المنتقدين للدراسة الباحث نفسه كون أن بعض أجزائها بحاجة للمزيد من التعمق إلا أن عاملي الوقت والتكلفة حدا من ذلك.

إن دور المؤسسة الأمنية الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط " دراسة تطبيقية على عينة من ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية" عملية تشترك في إتمامها مجموعة من البنى الرسمية التي تخضع لتعليمات وقوانين المؤسسة الامنية الفلسطينية، وترتبط في الغالب بالتنظيمات السياسية العامة على الساحة الفلسطينية، وهي عملية ليست سهلة بسبب الحالة السياسية غير المستقرة في فلسطين، فعقب كل مرحلة تتكون معارف تتولد عنها قيم واتجاهات ذات دلالة سياسية تنعكس على المنتسبين للمؤسسة الامنية الفلسطينية.

كان هدف الفصل الأول من الدراسة هو تعريف مفهوم المواطنة، وتحديد قيمها، بالإضافة الى وتناول الفرق بين القيم والاتجاهات والعادات الاجتماعية، فضلاً تناول وظائف القيم في حياة الفرد والمجتمع، وصولاً إلى دور المؤسسة الامنية في تنمية قيم المواطنة. مما أثار لدى الباحث سؤالاً هاماً، يتصل بتحديد موضع المواطنة من حالة عدم الاستقرار التي تعيشها فلسطين منذ عقود من الزمن وعند نقاش ذلك اتضح:

أولا، أن مفهوم المواطنة كغيرة من المفاهيم التي تقاطعت في دراسته حقول معرفية شتى أهمها علما السياسة والاجتماع، وتعددت تعريفاته تبعاً لتعدد تبعية المفكرين الذين تناولوه بالبحث وللمدارس الفكرية التي ينتمون اليها، وخلص الباحث إلى تحديد موضع المواطنة في ظل الحالة السياسية التي تعيشها فلسطين منذ عقود

خلت إلى أن الفرد يتلقن قيم قوامها معلومات وحقائق ودلائل وبراهين ذات دلالة سياسية - عبر قنوات التنشئة السياسية التي تتباين أهميتها النسبية وفقاً لعمق تأثيرها في عملية التنشئة السياسية - تسهم في تهيئته أي الفرد للنزوع نحو تبني قيم معينة، وهذا ما يسهم بشكل كبير في بلورة وتعديل اتجاهات الأفراد إزاء القضايا السياسية التي تحدث في المجتمع الفلسطيني.

ثانيا، إن قيم المواطنة مرتبطة ارتبطاً عميقاً بالثقافة السياسية السائدة في المجتمع الفلسطيني، فالمؤسسة الامنية الفلسطينية يتحدد نشاطها وحركتها وطرائقها ومعارفها ذات الدلالة السياسية في إطار تنمية قيم المواطنة لدى الضباط وفقاً لنمط الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الفلسطيني.

وإزاء ذلك يثور لدى الباحث السؤال التالي ما هي الثقافة السياسية التي تحتاجها المواطنة؟ وينبثق عنه أسئلة أخرى: ما هو محور المواطنة؟ وما هدفها؟ ومن يحركها؟ الفرد هو العامل المشترك للإجابة عن هذه التساؤلات، وهو بؤرة تركيزها، ومحور اهتمامها، بما تتضمنه وغرس القيم وتنميتها لدى المواطنين بشكل عام والضباط في المؤسسة الامنية بشكل خاص.

وبالعودة إلى السؤال المثار ما هي الثقافة السياسية التي تحتاجها المواطنة؟

إن الثقافة السياسية التي تحتاجها المواطنة تتمثل في - تربية سياسية متوازنة- قائمة على وجود نظام سياسي ديمقراطي ترتكز على مؤسسات فاعلة ومؤثرة منها المؤسسة الامنية؛ التي تنتج ثقافة سياسية مشاركة، تسهم في تربية سياسية متوازنة وتُعدُ فرداً متحلياً بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعه ووطنه.

أما الفصل الثاني فتناول نتائج الدراسة الميدانية فقد توصلت إلى التالي:

أولا، كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن مستوى دور المؤسسة الامنية الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط "دراسة تطبيقية على عينة من ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية" فيما يتعلق بقيمة الانتماء حققت متوسطاً حسابياً (4.12) وانحرافاً معيارياً (.557)، وبنسبة مئوية (82%)، وهذه النسبة تعني مستوى مرتفعا للانتماء لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغيرات الدراسة.

ثانيا، كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن مستوى دور المؤسسة الامنية الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط "دراسة تطبيقية على عينة من ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية" فيما يتعلق بقيمة الحرية حققت متوسطاً حسابياً (4.18)، وإنحرافاً معيارياً (.557)، وبنسبة مئوية (84%)، وهذه النسبة تعني مستوى مرتفعا للحرية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغيرات الدراسة.

ثالثا، كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن مستوى دور المؤسسة الامنية الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط "دراسة تطبيقية على عينة من ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية" فيما يتعلق بقيمة المساواة والعدالة

الاجتماعية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية حققت متوسطاً حسابياً (4.16)، وإنحرافاً معيارياً (.556)، وبنسبة مئوية (83%)، وهذه النسبة تعني مستوى مرتفعا المساواة والعدالة الاجتماعية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغيرات الدراسة، ولم تظهر نتائج الدراسة فروقاً ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغيرات الدراسة

رابعا، كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن دور المناخ العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط حقق متوسطاً حسابياً (3.96)، وإنحرافاً معيارياً (.678)، وبنسبة مئوية (81%)، ولم تظهر نتائج الدراسة الميدانية فروقاً ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغيرات الدراسة.

خامساً، كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن دور ورش العمل والدورات الداخلية لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط حقق متوسطاً حسابياً (4.10)، وإنحرافاً معيارياً (.643)، وبنسبة مئوية (82%)، ولم تظهر نتائج الدراسة الميدانية فروقاً ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغيرات الدراسة.

سادسا، كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن دور الضابط نفسه لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط حقق متوسطاً حسابياً (4.11)، وإنحرافاً معيارياً (.504)، وبنسبة مئوية (82%)، ولم تظهر نتائج الدراسة الميدانية فروقاً ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغيرات الدراسة

أما بعد عرض نتائج الدراسة الميدانية ماذا يمكن فعلة بعد الدراسة؟

1. يجب إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول المواطنة ودور المؤسسات كافه في تنميتها للخروج بمزيد من التوصيات التي من شأنها أن تعزز دور المؤسسات في تنميتها.

2. على جهاز الشرطة الفلسطينية تعزيز نشر المعرفة والقيم والاتجاهات ذات الدلالة السياسية الإيجابية، ونشرها بين الضباط والتأكيد على أهمية المصلحة العليا للفلسطينيين من خلال ورش العمل والدورات الداخلية.

4. على جهاز الشرطة تعزيز اهتمام الضباط في مختلف الأنشطة السياسية، والثقافية، والاجتماعية، كون ذلك متصلاً بقيم المواطنة.

5. يجب تعزيز ممارسات المشاركة والديمقراطية والتسامح ونبذ العنف والتعاون والانتماء لدى الضباط، وذلك من خلال عقد الندوات والمؤتمرات والمحاضرات والاجتماعات والمناقشات والمقابلات، التي من شأنها أن تعزز دورها في تنمية قيم الموطنه لدى الضباط.

6. يجب مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في نشر ثقافة المواطنة والتعاون مع المؤسسة الامنية في ذلك، من خلال تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف لديها، ومحاولة استقطاب أكبر عدد ممكن من الشباب الفلسطيني لتنمية قيم المواطنة، وتقبل الآخر، والتداول السلمي للسلطة.

7. ضرورة اخذ احتياجات الضباط الجدد وصغار السن فيما يتعلق بورش العمل والدورات الداخلية والتي من شأنها أن تنمي قيم المواطنة لديهم.

وننهي بالقول لعل ما ورد أعلاه يستفاد منه على مستويين **الاول**: إثراء دور المؤسسة الامنية الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة، والمستوى **الثاني**: للمهتمين بشأن المؤسسة الأمنية الفلسطينية نحو متابعته بالمزيد من الأبحاث والدراسات العلمية الهادفة لتعزيز ونشر وتنمية قيم المواطنة لدى منتسبي المؤسسة الأمنية الفلسطينية.

قائمة الجداول

الرقم	المحتوى	الصفحة
1	معامل الثبات لمجالات صحيفة الاستبيان:	38
2	توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغير مكان السكن	39
3	توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغير الرتبة العسكرية	40
4	توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغير مستوى تعليم الضابط	41
5	الجامعات الفلسطينية تصنيفها وسنة تأسيسها وموقعها 2013/2012م	42
6	الطلبة الخريجين من الجامعات الفلسطينية 2013/2003م	43

7	توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغير سنوات خدمة الضابط	44
8	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدخل الشهري بالدولار للاسرة	45
9	مقياس ليكرت الخماسي لقياس القيم	46
10	مقياس حساب المتوسط المرجح لقيم المواطنة	47-46
11	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبية المئوية لفقرات بعد قيمة الانتماء	48-47
12	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبية المئوية لفقرات بعد قيمة الحرية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية	50-49
13	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبية المئوية لفقرات بعد قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية	51
14	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات بُعد دور المناخ الداخلي العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط	56-55
15	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات بُعد دور ورش العمل والدورات الداخلية لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط	60-59
16	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية النسب المئوية لفقرات بُعد دور الضابط نفسه في تنمية قيم المواطنة لدى ضباط الجهاز	62
17	نتائج تحليل التباين الاحادي لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير مكان سكن الضابط	64-63
18	نتائج تحليل التباين الاحادي لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير الرتبة العسكرية	66-65
19	نتائج تحليل "التباين الاحادي لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير مستوى تعليم الضابط	68-67
20	اختبار LSD للمتوسط الحسابي لدور المناخ العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط	69
21	نتائج تحليل التباين الاحادي لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير سنوات خدمة الضابط	71-70
22	اختبار LSD لقيمة الحرية وبُعد دور المناخ العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة	72
23	اختبارLSD لقيمة المساواة والعدالة الاجتماعية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط	74-73
24	اختبار LSD للدرجة الكلية لبعد قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية	75
25	اختبار LSD لدور ورش العمل والدورات الداخلية لدى جهاز الشرطة في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط	77
26	اختبار LSD لبعد دور الضابط نفسه في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط	78

27	اختبارLSD للدرجة الكلية لجميع الاستبانة استنادا لسنوات خدمة الضابط	79
28	نتائج تحليل "التباين الاحادي لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير الدخل الشهري بالدولار للاسرة	81-80
29	اختبار LSD لقيمة المساواة والعدالة الاجتماعية	82-81

قائمة الملاحق:

ملحق (1)
صحيفة الاستبيان
بسم الله الرحمن الرحيم

أعزائي الضباط العاملين في جهاز الشرطة الفلسطينية

تحية وبعد

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان **" دور المؤسسة الامنية الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة (دراسة تطبيقية على عينه من ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية)"**، لذا نأمل منكم أعزائي الضباط الإجابة على كل الفقرات الواردة في صحيفة الاستبيان بكل صدق وأمانة وعدم إهمال أية فقرة علماً أن المعلومات المطلوبة عبر صحيفة الاستبيان هي لأغراض البحث العلمي.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

الباحث- د. ياسر أبو حامد

أولاً: المعلومات الشخصية

1- مكان السكن: مدينه ☐ قريه ☐ مخيم ☐
2- الرتبة العسكرية: ملازم - نقيب ☐ رائد - عقيد ☐ عميد فأعلى ☐
3- مستوى تعليم الضابط: ثانوية فأقل ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير فأعلى ☐
4- سنوات خدمة الضابط: 5 سنوات فأقل ☐ 6-10 سنوات ☐ 11-15 سنه ☐ اكثر من 15 سنه.

5- الدخل الشهري بالدولار للاسرة: 550-350 ☐ 750-550 ☐ 950-750 ☐ 1150-950 ☐ 1500- 1150 ☐

ثانيا: يرجى وضع اشارة (×) أمام ما يناسب رأيك على الفقرات الاتية:

البعد الأول: قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية.

أ- الانتماء.

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
.1	الإنتماء يعزز قيمه الوحده الوطنيه.					
.2	أكون منتمياً للوطن يعني أن أكون متسامحاً.					
.3	أفتخر بأني فلسطني الجنسيه.					
.4	بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة لا أفكر بالهجرة إلى خارج الوطن.					
.5	الجنسية الأجنبية لم تفتح لي آفاقاً جديدة في الحياة.					
.6	انتمائي لفلسطين في مقدمة دوائر الانتماء الأخرى كالعروبة و الإسلام و العائلة.					
.7	أمانع من الزواج من أجنبية لغرض الحصول على الجنسية.					
.8	البقاء في فلسطين يندرج في إطار مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.					
.9	قراري في الانتساب إلى جهاز الشرطة الفلسطينية يعبر عن انتمائي لفلسطين.					
.10	المشاركة في النشاطات ذات الطابع المجتمعي يعزز الأنتماء إلى فلسطين.					

ب- الحرية.

.11	الحرية هي التحرر من القيود التي تكبل طاقات الضابط وإنتاجه سواء كانت قيوداً مادية أو معنوية.					
.12	الحرية تعني قدرة الضابط على اتخاذ القرار المسئول وفقا للصلاحيات .					
.13	الاستبداد يقود المجتمع إلى الانشقاق والتفكك ويحد من الحريات المدنية والسياسية.					

.14	الحرية المسئولة تؤدي إلى قوة الدولة وضمان طاعة القانون.					
.15	الإكراه يجعل من الدولة قوة كابتةً للحريات ومن القانون حالة تعسفية.					
.16	الحرية تعزز ثقة الضابط بنفسه.					
.17	توافر أجواء الحرية وفقا للقانون تدفع الضباط لتقبل النقاش بروح التمحيص والفهم.					
.18	سياسات جهاز الشرطة الفلسطينية توفر مساحة من الحرية للضباط للتعبير عن الرأي.					
.19	الحريةالمسؤوله ترفع الروح المعنوية للضباط وإحساسهم الداخلي بالاستقلال.					

ج- المساواة والعدالة الاجتماعية.

الرقم	الفقرات	موافق	موافق بشدة	محايد	معارض	معارض بشدة
.20	الثقافة السائدة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية تعزز فرص المساواة بين المواطنين .					
.21	المساواة والعدالة الاجتماعية تساعد على استتباب الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص.					
.22	الظلم الاجتماعي يؤثر تأثيراً كبيراً على سلوك وأخلاق الضباط.					
.23	المجتمع الذي تغيب فيه المساواة والعدالة الاجتماعية يعلوه الظلم ويسوده القهر.					

.24	المساواة بين اثنين يعني أن لهما نفس الحقوق وعليهما نفس الواجبات.					
.25	إن الفساد والمحسوبية تحد من المساواة والعدالة الاجتماعية.					
.26	سياسات جهاز الشرطة الفلسطينية تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.					
.27	القوانين والتشريعات تسهم في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين الضباط.					

البعد الثاني: دور المناخ الداخلي العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة.

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
.28	يعزز التفاعل والتواصل الاجتماعي بين الضباط.					
.29	يشجع على بناء الثقة بين الضباط العاملين.					
.30	يعزز مشاعر الفخر والاعتزاز بالعمل في جهاز الشرطة الفلسطينية.					
.31	ينمي روح التعاون والالفة بين الضباط من جانب والمواطنين من جانب آخر.					
.32	يتيح الحوار مع المواطنين بغرض الوفاق قبل رفع الشكاوى.					
.33	يشجع الضباط على المشاركة في النشاطات المجتمعية ذات الطابع التطوعي.					
.34	يتيح للضابط التعبير عن رأية بحرية كاملة.					
.35	يشجع الضباط على الاقتراع في الانتخابات على المستويين المحلي والوطني.					
.36	يتيح الفرصة للمناقشات بين الضباط ويشجع على قبول					

	النقد البناء.					
37.	يتيح الفرصة للضباط للمشاركة في اتخاذ القرار وفقا للقانون.					
38.	يجسد مبادئ العمل التعاوني بين الضباط.					
39.	يشجع الضباط على استخدام الحلول العقلانية ونبذ العنف حسب القانون.					
40.	يتيح الفرص للضباط المشاركة في ورشات العمل السياسية التي تخدم المجتمع.					
41.	يشجع الضباط على قبول الاختلاف في الرأي.					
42.	يجسد العمل بروح الفريق في إدارته تخطيطاً وتنفيذاً وتقويماً.					

البعد الثالث: دور ورش العمل والدورات الداخلية لدى جهاز الشرطة في تنمية قيم المواطنة.

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
43.	تعزز لدى ضباط الجهاز الهوية الوطنية والارتباط بالوطن.					
45.	تؤكد على حقوق الانسان والديمقراطية.					
46.	تعزز قيم الولاء للوطن.					
47.	تؤكد على ثقافة المواطنة من حيث الحقوق والواجبات للضابط والمواطن.					
48.	تنمي قدرة الضباط على التمسك بحقوقهم.					
49.	تعزز روح التعاون بين الضباط.					
50.	تسهم في تنمية القدرات الابداعية لدى الضباط.					
51.	تسهم في تنمية قيمة حرية التفكير الجدي المنطقي بمشكلات المجتمع.					

.52	تبرز دور التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الأمن.					
.53	تنمي مبدأ حرية التعبير عن الرأي وثقافة الحوار الايجابي.					
.54	تبرز قيمة التعاون بين الضباط.					
.55	تعزز قيمة التسامح بين الضباط.					
.56	تؤكد على على ضرورة مساعدة أفراد المجتمع في تلبية احتياجاتهم.					
.57	تسهم في نبذ العنف والتمييز بين اشكاله.					
.58	تنمي قيمة العمل الجماعي والانخراط به.					
.59	تبرز أهمية قيمة الالتزام.					
.60	تعظم حقوق الانسان.					
.61	تؤكد على اهمية العدل في تطبيق القانون.					

البعد الرابع: دور الضابط نفسه في تنمية قيم المواطنة لدى منتسبي جهاز الشرطة.

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
.62	أحرص على ترجمة خبراتي الايجابية إلى ممارسة فعلية.					
.63	يتطابق سلوكي مع أفكاري في المواقف العملية.					
.64	أترجم قيم المواطنة (كالهوية، الانتماء، الحرية والمساواة) في سلوكي.					
.65	أطرح افكاري على زملائي الضباط بطريقة سلسه تعزز					

	التفاهم .					
.66	أحترم استقلالية الزملاء الضباط في العمل وتفكيرهم.					
.67	أتعامل بقدر من المرونة مع الزملاء					
.68	أحث الزملاء الضباط على استخدام قيم التعاون فيما بينهم					
.79	أعمل على تعزيز قيم التسامح.					
.70	أتعامل بعقلانية مع الزملاء الضباط					

شكرا لتعاونكم

ملحق رقم (2)
تسهيل مهمة باحث

جامعة الاستقلال
AL-ISTIQLAL UNIVERSITY
انتماء... انضباط... تميز... عطاء
مكتب الرئيس
President Office
Belonging, Discipline, Excellence, Giving

جامعة الاستقلال
رئيس الجامعة
الرقم: 2016/ج.ا/601
التاريخ: 2016/4/19
الصادر

سيادة الأخ اللواء/ حازم عطا الله حفظه الله

مدير عام الشرطة

تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع: تسهيل مهمة

تهديكم جامعة الاستقلال (الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية) أطيب التحيات، وبالإشارة الى الموضوع اعلاه، نأمل من حضرتكم تسهيل مهمة الدكتور ياسر ابو حامد في الحصول على معلومات كمية عن إنجازات الدوائر العاملة في جهازكم الموقر، كالمباحث العامة لمكافحة المخدرات والمرور والنجدة والعلاقات العامة ونشاطها في توعية المدارس وغيرها.

شاكرين تعاونكم ودعمكم المتواصل،،،

"مع فائق الاحترام و التقدير"

أ.د.عبد الناصر قدومي
رئيس الجامعة

جامعة الاستقلال
AL-ISTIQLAL UNIVERSITY
رئيس جامعة الاستقلال

Jericho, Palestine, P.O.Box 1019 | Tel: + 970 2 2322194 | Fax: + 970 2 2322197 | Email: president@pass.ps

ملحق رقم (3)
قائمة بأسماء محكمين صحيفة الاستبيان

الرقم	الاسم	الوظيفة
1	ا.د عبد الناصر قدومي	رئيس جامعة الاستقلال
2	ا.د غسان الحلو	نائب رئيس جامعة الاستقلال للشئون الاكاديمية

3	د. رجاء سويدان	عميد كاية العلوم الانسانية
4	د. محمد دبوس	عميد المراكز العلمية
5	د. حسين عبد القادر	عميد البحث العلمي
6	د. نظام صلاحات	عضو هيئة تدريسية
7	د. احمد الشوا	عضو هيئة تدريسية
8	د. غسان عمر	عضو هيئة تدريسية
9	د. مروان علاونه	عضو هيئة تدريسية
10	د. خولة فضل الله	وحدة الدراسات والبحوث لدى جهاز الشرطة الفلسطينية

قائمة المراجع باللغة العربية

القرآن الكريم.

ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (وطن)، 1994.

أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، بيروت: مكتبة لبنان، 1982.

احمد عبد الفتاح ناجي، **تصورات شباب جامعة الفيوم حول حقوق وواجبات المواطنة**، الفيوم: جامعة الفيوم، المؤتمر العلمي الخامس عشر بكلية الخدمة الاجتماعية، الجزء الاول ، 2004.

إكرام بدر الدين، **الديمقراطية الليبرالية ونماذجها التطبيقية**، بيروت: دار الجوهرة للطباعة والنشر والتوزيع، 1986.

أميمة عبود وآخرون، **الجامعة والموطنة في مصر**، في كمال المنوفي (محررا)، القاهر: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الديمقراطية وحقوق الانسان، 2007.

أمين فرج شريف، **المواطنة ودورها في تكافل المجتمعات التعددية**، مصر-الإمارات: دار الكتب القانونية، ودار شتات للنشر والتوزيع، 2012.

برهان غليون، **نقد السياسة :الدولة والدين**، ط2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1993.

بسام أبو حشيش، **دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة لدة الطلبة المعلمين بمحافظات غزة**، غزة: مجلة جامعة الاقصى - سلسلة العلوم الانستنية- المجلد الرابع عشر، العدد الاول، 2010.

بشير نافع وآخرون، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

بلقيس أحمد، **الاتجاهات وطرق تعديلها وقياسها في التعليم المدرسي**، عمان: دائرة التربية والتعليم بوكالة غوث، 1986.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين 2015**، رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015.

ـــــ، **كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2015**، رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015.

حامد عمار، **من السلم التعليمي الى الشجرة التعليمية**، القاهره: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 33، عدد3، 1999.

دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني، 2013/2012**، رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013.

ـــــ، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني 2004/2003م** رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.

روجر هولد سورث، **المدارس التي تخلق أدواراً ذات قيمة للشباب**، في أحمد عطية أحمد (مترجما)، القاهره: مجلة مستقبليات، المجلد 30، عدد 3، 2000.

سليم بطرس إلياس، **مقومات المجتمع المدني: دراسة ميدانيه في إقليم كوردستان العراق**، أربيل:جامعة أربيل، رسالة ماجستير غير منشوره في علم الإجتماع، 2002.

سيد أحمد طهطاوي، **القيم التربوية في القصص القرآني**، القاهره: دار الفكر العربي: 1996.

سيدي محمد ولديب، **الدولة وإشكالية المواطنة: قراءة في مفهوم المواطنة العربية**، ط1، عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2012.

عبد الخالق يوسف سعد، **تنمية قيم المواطنة لدى تلاميذ التعليم الاساسي في ضوء خبرات بعض الدول**، القاهرة: مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد 12، 2006.

عبد العزيز أحمد داود، **دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة " دراسة ميدانية بجامعة كفلا الشيخ**، الامارات العربية المتحدة: جامعة الامارات، المجلة الدولية للابحاث التربوية، العدد 30، 2011.

عبد الملك الناشف، **القيم وطرائق تعليمها وتعلمها**، عمان دائرة التربية والتعليم بوكالة غوث، 1981.

عبد الودود مكروم، **الإسهامات المتوقعة للتعليم الجامعي في تنمية قيم المواطنة**، القاهرة: مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد العاشر، العدد 33، 2004.

عثمان بن صالح العامر، **أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي: دراسة استكشافية،** بحث مقدم إلى اللقاء الثالث عشر لقادة العمل التربويين المنعقد في منطقة الباحة في اللمملكة العربية السعودية، مجلة المعرفة، العدد 120، www. Almarefh. Org.

عروس الزبير، مفهوم المواطنة بين المحلية والعالمية في خطاب الحركة الاسلامية في الجزائر، القاهرة: مركز البحوث العربية، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، 1999.

على الكواري، **المواطنة والديمقراطية في الوطن العربي،** مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

عماد عواد، **المواطنة والأمن،** ط1، 2009.

عيد الحسبان، **المقاربات القانونية لمبدأ المواطنة في المنظومة التشريعية الأردنية ودلالات الممارسات السياسية، وقائع الندوة الفكرية "المواطنة بين المنظور الحقوقي واشكاليات الواقع"،** محمد يعقوب ومحمد فضيلات (محررين)، عمان: المركز الوطني لحقوق الانسان، 2011.

لطفي بركات أحمد، **في فلسفة التربية،** الرياض: دار المريخ للنشر، 1986.

محمد احمد درويش، **العولمة والمواطنة والانتماء الوطني،** ط1، القاهرة: مطبعة أبناء وهبة حسان، 2009.

محمد بن معجب الحامد، **الشراكة والتنسيق في تربية المواطنة،** الرياض: بحث مقدم إلى اللقاء الثالث عشر لقادة العمل التربويين المنعقد في منطقة الباحة في العربية السعودية، مجلة المعرفة، عدد120، 2005.

محمد عاطف غيث وآخرون، **المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية،** الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995.

محمود ابو دف، **المواطنة الصالحة السمات والواجبات،** ورقة عمل مقدمه لليوم الدراسي حو التربية المدنية والمجتمع المدني في فلسطين، 1999.

منى عبيد، **مفاهيم الأسس العلمية للمعرفه،** القاهرة: مجلة المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، السنه الثانية، عدد 15، 2006.

مهدي شعبان، **نحو اتجاه جديد لدعم التعاون بين الجماهير والشرطة، مجلة الأمن العام، المجلة العربية للعلوم الشرطية،** العدد144، السنه 36، يناير 1994.

موسى علي الشرقاوي، **وعي طلاب الجامعة ببعض قيم المواطنة،** القاهرة: مجلة دراسات في التعليم الجانمعي، عدد 9، 2005.

هيثم مناع، **المواطنة في التاريخ العربي الاسلامي،** القاهرة: مركز القاهرة لحقوق الانسان، 1997.

وثيقة الاستقلال الفلسطيني، الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني الكنعقدة في الجزائر عام 1988.

يحيى أحمد المرهبي، **العوامل المؤثرة على قيم المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية بمحافظة عمران،** صنعاء: جامعة صنعاء، كلية التربية، 2008.

References:

Bernard Crick, **Essays on Citizenship**, London, Continum, 2000

Diversity Banks, **Group Identity, and Citizenship Education in a Global Age**, Educational Researcher, Washington, Apr 2008.

Gary Hopkins, **Teaching Citizenship's Five Themes 1997**, www.education-world.com.

Grainne McKeever, **Citizenship and Social Exclusion; The Re-Integration of Political Ex-Prisoners in Northern Ireland**, The British Journal of Criminology, London:. Vol. 47, Iss. 3, 423-38, May 2007.

John Cogan, & Ray Derricott, **Citizenship for the century**, London : An internationnal prospective of Education , Kogan page limitted,1998.

Magick Hanray, **post 16 ciitenship in colleges an introduction to effective practice**, Lerrning and skills net work , United Statet: 2007.

Mandel karsten, **Exmining the Impact of University International Participation in Active Citizenship: The Case of Student's Praxcal Participation in Meexico Canada Rural Development Exchange**, Canada: University of Toronto, 2003

Patrick John, **The Concept of Citizenship in Education for Democracy**, www.eric.ed.gov.

Robert Woyach , **Leagership in Civic Education**. **ERICK Digest**, ERIC Clearinghouse for Social Studies, 1992

الملخص

الاسم- ياسر نمر محمد أبو حامد

تاريخ وجهة الميلاد- 1972/8/15م فلسطين

الدرجة- دكتوراه

التخصص- علوم سياسية

عنوان الرسالة- دور المؤسسة الأمنية الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط

" دراسة تطبيقية على عينة من ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية"

هدفت الدراسة التعرف إلى دور المؤسسة الأمنية الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط " دراسة تطبيقية على عينة من ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية"، وقياس مستوى قيم المواطنة لدى الضباط، ودور للمناخ الداخلي العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط، ودور الورش والدورات الداخلية لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط، ودور للضابط العامل لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيمة المواطنة ومن ثم التوصل إلى مجموعة من التوصيات تسهم في إثراء تجربة المؤسسة الأمنية الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط، وتزويد المؤسسة الامنية بتغذية راجعة حول قيم المواطنة، وحاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية والمتمثلة الانتماء، والحرية، والمساواة والعدالة الاجتماعية ؟.
2. هل من دور للمناخ الداخلي العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط ؟.
3. هل من دور الورش والدورات الداخلية لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط ؟.
4. هل من دور الضابط العامل لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيمة المواطنة؟.
5. كيف يمكن تعزيز دور جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط؟.

تحقيقاً لأهداف الدراسة، المنهج الوصفي التحليلي، والوصفي التحليلي، كما تم الاستعانة بأداة صحيفة استبيان لقياس قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية والمتمثلة الانتماء، والحرية، والمساواة والعدالة الاجتماعية، والاطلاع دور المناخ الداخلي العام، ودور الورش والدورات، ودور الضابط العامل لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيمة المواطنة لدى الضباط، وتم تحكيم صحيفة الاستبيان من قبل خبراء متخصصين في مجال موضوع الدراسة، كما تمّ التأكد من صدقها وثباتها إحصائيا، واعتمد الباحث بعض الأساليب الإحصائية، والبرنامج الإحصائي للرزم الاجتماعية (SPSS)، وتكون مجتمع الدراسة من ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية البالغ عددهم (4500) ضابط، وأجريت الدراسة على عينة

طبقية عشوائية بلغت (450) مفردة صلح منها للتحليل (437)، تم استبعاد (13) منها، (3) منها غير مسترده، و(10) لم تصلح للتحليل بسبب عدم اكتمال الإجابة.

أشارت نتائج الدراسة الميدانية أن مستوى دور المؤسسة الامنية الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط دراسة تطبيقية على عينة من ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية فيما يتعلق بقيمة الحرية حققت متوسطاً حسابياً (4.18)، وإنحرافاً معيارياً (.557)، وبنسبة مئوية (84%)، وهذه النسبة تعني مستوى مرتفعا للحرية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغيرات الدراسة.

كما كشفت أن مستوى دور المؤسسة الامنية الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط دراسة تطبيقية على عينة من ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية فيما يتعلق بقيمة المساواة والعدالة الاجتماعية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية حققت متوسطاً حسابياً (4.16)، وإنحرافاً معيارياً (.556)، وبنسبة مئوية (83%)، وهذه النسبة تعني مستوى مرتفعا المساواة والعدالة الاجتماعية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغيرات الدراسة، ولم تظهر نتائج الدراسة فروقاً ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغيرات الدراسة، في حين أنها كشفت أن دور المناخ العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط حقق متوسطاً حسابياً (3.96)، وإنحرافاً معيارياً (.678)، وبنسبة مئوية (81%)، ولم تظهر نتائج الدراسة الميدانية فروقاً ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغيرات الدراسة، كما أن دور الضابط نفسه لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط حقق متوسطاً حسابياً (4.11)، وإنحرافاً معيارياً (.504)، وبنسبة مئوية (82%)، ولم تظهر نتائج الدراسة الميدانية فروقاً ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغيرات الدراسة

بناء على ما أوردته النتائج، فإن أهم توصيات الدراسة ما يلي:

يجب إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول المواطنة ودور كافة المؤسسات في تنميتها للخروج بمزيد من التوصيات التي من شأنها أن تعزز دور المؤسسات في تنميتها، و على جهاز الشرطة الفلسطينية تعزيز نشر المعرفة والقيم والاتجاهات ذات الدلالة السياسية الإيجابية، ونشرها بين الضباط والتأكيد على أهمية المصلحة العليا للفلسطينيين من خلال ورش العمل والدورات الداخلية، وتعزيز ممارسات المشاركة والديمقراطية والتسامح ونبذ العنف والتعاون والانتماء لدى الضباط، وذلك من خلال عقد الندوات والمؤتمرات والمحاضرات والاجتماعات والمناقشات والمقابلات، التي من شأنها أن تعزز دورها في تنمية قيم الموطنه لدى الضباط، كما يجب مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في نشر ثقافة المواطنة والتعاون مع المؤسسة الامنية في ذلك، من خلال تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف لديها،

ومحاولة استقطاب أكبر عدد ممكن من الشباب الفلسطيني لتنمية قيم المواطنة، وتقبل الآخر، والتداول السلمي للسلطة.

Name: Yasser Nimer Mohammed Abu Hamed

Place, and date of birth: Palestine- 08/15/1972

Degree: Ph.D

Political Science

The title of the study: The role of the Palestinian security service in developing citizenship values among officers

"An empirical Study on a sample of Palestinian police officers"

This study aimed to identify the role of the Palestinian security service in developing citizenship values among the officers, through an empirical study on a sample of Palestinian police officers. It also aimed to measure the level of the values of citizenship among the Palestinian police officers. The study examined the role of role of the following factors in developing the values of citizenship among officers.

1. The internal culture of the police forces.
2. The role of works shops and training.
3. The role of the officers themselves.

After examining those factors, some recommendations were made to enrich the Palestinian security service's experience in developing citizenship values among the officers, and to provide the Palestinian security forces with feedback about citizenships values. The study tried to answer the following questions:

1. What is the level of citizenship values (represented by a sense of belonging, freedom, equality and social justice) among the Palestinian police officers?
2. Is there a role for the internal culture of the Palestinian police force in developing the values of citizenship among the officers?
3. Is there a role for the internal workshops and training courses in developing the values of citizenship among the officers?
4. Is there a role for the officer in developing the value of citizenship?
5. How can the role of the Palestinian police force in developing the values of citizenship be reinforced among the officers?

In order to achieve the goals of the study, it used descriptive and analytical approaches. It also used a questionnaire in order to measure citizenship values such as a sense of belonging, freedom, equality and social justice among the Palestinian police officers. Also, the role of workshop and training courses, as well as the role of the officers themselves in developing the values of citizenships.

The questionnaire was refereed by experts in the field and was validated. The author used statistical methods, and SPSS. The study is related to a police force of 4500 officers. A random sample of 450 officers was selected. The useable questionnaires were 437. Three questionnaires were not returned; ten were not answered completely.

The study concluded that the value of freedom achieved average (4.18); the standard deviation (0.557); the percentage (84%). This is a high percentage. There no statistically significant differences according to the variables of the study.

The study also revealed that the value of equality and social justice achieved and average of (4.16); standard deviation (0.556.); the percentage is (83%). This percentage means that the Palestinian police officers have a high level of sense of equality and social justice. There are no statistically significant differences according to the variables of the study.

The study revealed that the internal culture of the Palestinian police service has a role in developing the values of citizenship. This role achieved an average of (3.96); the standard deviation (0.678.); the percentage (81%). There are no statistically significant differences according to the variables of the study.

The study found that the Palestinian police officers have a role in developing citizenship values. This role achieved an average of (4.11); standard deviation (0.504); the percentage (82%). There are no statistically significant differences according to the variables of the study.

Accordingly, the study recommended:

1. More research should be conducted about citizenship and the role of all Palestinian institutions in developing values of citizenship in order to make more recommendations to reinforce the role of institutions in developing these values.

2. Palestinian police service should promote the dissemination of knowledge, values and positive attitudes among officers.
3. Palestinian police organizations should emphasize the importance of supreme interest of the Palestinians through workshops and internal courses.
4. Palestinian police organizations should promote participation and democracy, tolerance and non-violence, cooperation and belonging among officers, through holding seminars, conferences, lectures, meetings, discussions and interviews.
5. Civil society organizations should cooperate with the Palestinian Security forces to contribute to the spreading of the citizenship culture, by enhancing points of strength and addressing points of weaknesses that the Palestinian Security forces have, and to try to attract the greatest number possible of Palestinian youth to develop the values of citizenship, acceptance of the other, and the peaceful transfer of power.

الكلمات الدالة

المؤسسة الامنية، ضباط الامن، المواطنة.

Key words

Palestinian security forces, security officers, Citizenship.